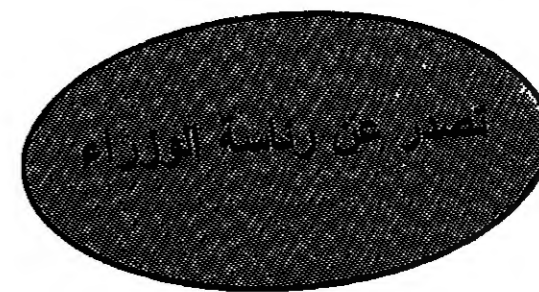


الألبيرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الخميس ٢٨ صفر سنة ١٤٢١ هـ - الموافق ١ حزيران سنة ٢٠٠٠ م.

العدد: ٤٤٣٦



طُبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

هكذا منه لأصل



فهرس العدد ٤٤٣٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٠٩	- اتفاقية للنقل الدولي على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية القبرصية
٢١٢١	- اتفاقيات بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السودانية
٢١٨٠	- تعليمات التسجيل للشركات والأفراد في المناطق الحرة
٢١٨٥	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ - تعليمات الضريبة الإضافية على تذاكر السفر بالجو
٢١٨٩	- تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٠
٢٢٢١	- قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هذه ا منه الأصل

اتفاقية للنقل الدولي على الطرق

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية القبرصية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٦٠) بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١ المتضمن الموافقة على اتفاقية للنقل الدولي على الطرق التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٨ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية القبرصية بصيغتها التالية:-

برغبة من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية القبرصية في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر أراضيهما بطريق الترانزيت على أساس التبادل والمصلحة المشتركة قد اتفقتا على ما يلي :-



تسري احكام هذه الاتفاقية على النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق من وإلى أراضي أحد الطرفين وعبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت باستعمال وسائط النقل المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين .



لاغراض هذه الاتفاقية :

أ- تعني كلمة (ناقل) أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص لنقل الركاب و/أو البضائع بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية للاطراف المتعاقدة.

هكذا عنه الأصل

ب- تعني كلمة (واسطة النقل)

١. أي واسطة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك ومخصصه لنقل أكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق ، أو لنقل البضائع أو تقوم بجر مثل هذه الواسطة .
٢. أو أي مجموعه تتألف من واسطة جر كما هو مبين في اعلاه فقره (١) ومقطوره أو نصف مقطوره مرتبطه بها ومخصصه لنقل الركاب أو البضائع .

ج- تعني كلمة (تصريح) التصاريح الممنوحة لواسطة نقل الركاب أو البضائع المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر في السماح لواسطة النقل بالدخول والخروج لأراضي الطرف المتعاقد الآخر .

د- تعني عبارة (خط باص منتظم) نقل الركاب بين أراضي الطرفين المتعاقدين بموجب مسار محدد ومتمشيا مع المسارات والاجور الوطني .

هـ- تعني عبارة (خط باص ترانزيت منتظم) خط الباص المنتظم الذي ينطلق من أراضي أحد الطرفين المتعاقدين ويمر بأراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون تحميل أو تنزيل للركاب وينتهي في أراضي بلد ثالث .

و- تعني عبارة "الخدمة الموكبة" النقل الدولي المنتظم لمجموعة ركاب حسب مدة بقائهم من نقطة انطلاق محدد إلى نقطة وصول محدد وعودتهم إلى نفس نقطة الانطلاق في نهاية الفترة المحددة (الركاب المسافرين في مجموعات عليهم العودة بنفس المجموعة : رحلة العودة الأولى من نقطة الوصول والرحلة النهائية تنتهي نقطة الوصول تكون فارغة).

ز- تعني عبارة (خدمة النقل السياحي المغلق) النقل الدولي لمجموعة محددة من الركاب في واسطة نقل محددة في رحلة سياحية ، تبدأ من نقطة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وتنتهي في أراضي الطرف المتعاقد نفسه دون تحميل أو تنزيل الركاب .

ح- تعني عبارة (نقل عبور الترانزيت) نقل الركاب والبضائع من بلد أحد الطرفين المتعاقدين عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٣)
حق العبور

يعترف كل طرف متعاقد بموجب احكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر بحق عبور الركاب وامتعتهم ، والبضائع التجارية ووسائل النقل العائده للطرف المتعاقد الآخر فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل طرف متعاقد . هذا الحق لا يسري على البضائع الممنوعة دخولها الى أراضي الطرفين المتعاقدين والتي تعود بالضرر الضحي على الانسان والحيوان والنبات .

المادة (٤)
انشاء المكاتب

١. بموجب التشريعات الوطنية العائده لكل من الطرفين المتعاقدين وبموجب تصريح مسبق يستطيع الناقل في أحد الطرفين المتعاقدين ان ينشيء المكاتب او يعين ممثلين او وكلاء في أراضي الطرف المتعاقد الآخر .
٢. على الناقل الا يمارس عمل سفر وسياحه في أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٦)
الرسوم

١. لا يفرض أي من الطرفين المتعاقدين أي رسوم أو ضرائب استيراد أو تصدير (بما في ذلك الرسوم الجمركية) على وسائل النقل العائدة للطرف المتعاقد الآخر المارة بالترانزيت عبر أراضيه باستثناء ما يلي :-
أ- بدل خدمات صيانة وحماية وإدارة الطرق والنقل عليها .
ب- الغرامات المفروضة عند تجاوز المركبة الأوزان الإجمالية والأبعاد المسموح بها بموجب التشريعات المحلية للطرفين المتعاقدين .

المادة (٧)
المخالفات

١. في حالة مخالفة الناقلين والسواقين للتابعين لأحد الطرفين المتعاقدين الأنظمة والتعليمات التي تحكم المرور والنقل في أراضي الطرف المتعاقد الآخر فعلى السلطة المختصة في ذلك الطرف الأخير أن تعلم السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الأول.

٢. السلطة المختصة في الطرف الأخير ستشعر السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الأول عن الإجراءات المتخذة بحق المخالفات المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

المادة (٨)
النقلالمادة (٧)
استخدام النقل الوطني

لا يسمح لوسائل النقل المسجلة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين أي نقطتين داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٨)
النقل إلى أراضي بلد ثالث

وما لم يحصل الناقل من الطرف المتعاقد الأول على تصريح خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر لا يستطيع القيام بنقل الركاب والبضائع من أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى أراضي بلد ثالث .

المادة (٩)
السلطة المختصة

لا يسمح لواسطة النقل الفارغة والمسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين بالدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر لالتقاط الركاب والبضائع ما لم تحصل على تصريح خاص لهذا الغرض .

المادة (١٠٠)
تحميل البضائع

تستطيع واسطة النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين تحميل البضائع في رحلة العودة الى بلدها بعد تفريغ حمولتها في الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (١٠١)
النقل المنتظم بالقطارات

يستطيع الناقل في أحد الطرفين المتعاقدين ان يشغل باص منتظم الى / او خط باص ترانزيت منتظم عبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر . الترتيبات الضرورية لذلك تتم من خلال اللجنة المشتركة المشكلة بموجب المادة (٢٣) من هذه الاتفاقية.

المادة (١٠٢)
النقل المعلق والقطار الموكي

لا يحتاج النقل المعلق (السياحي) والنقل الموكي لوسائط النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين من / الى اراضي الطرف المتعاقد الآخر للحصول على تصريح .

المادة (١٠٣)
نقل البضائع بالترانزيت

لا يحتاج نقل البضائع بالترانزيت عبر اراضي الطرفين المتعاقدين الى تصريح مسبق .

المادة (١٠٤)
نقل الاسلحة

يحتاج نقل الاسلحة والمفرقات والمعدات الحربية والمتفجرات بين الطرفين المتعاقدين او بالمرور عبر اراضيها الى تصريح خاص يتم الحصول عليه من الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (١٠٥)
تصريح مغادرةالمادة (١٠٦)
اشكالات

يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الاجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والاسراع في الاجراءات الجمركية والاعمال الرسمية الاخرى فيما يتعلق بنقل الركاب والبضائع على الطرق .

المادة (١٠٧)
وثائق النقل

١- على كافة وسائط النقل التي تقوم بالنقل الدولي ان تكون مصحوبة بوثائق ادخال جمركي CARENT DE PASSAGE او تريب تيك (Triptique) بموجب احكام الاتفاقيات الجمركية الدولية ذات العلاقة صادرة عن السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين . وفي حالة عدم وجود مثل هذه الوثائق الجمركية الدولية ، فتطبق احكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .

٢- اما اذا كان النقل الدولي للبضائع مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق الانظمة المنصوص عليها في ميثاق تير للبضائع او المركبات ، واذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق احكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .

٣- على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بموجب نصوص هذه الاتفاقية ان يكون بحوزتهم الوثائق التالية :

- أ- رخصة سوق سارية المفعول مطابقة لفئة المركبة التي يقودها يجب ان تكون تلك الرخصة مطابقة لاحكام القوانين والانظمة المرعية في البلد المسجله فيه الواسطه او ان تكون رخصة سوق دوليه .
- ب- رخصة لواسطة النقل سارية المفعول .
- ج- جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تأشيرات الدخول اللازمه .

المادة (١٧) تأشيرات الدخول

تصدر السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين تأشيرات دخول سارية المفعول لمدة ستة اشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعدته من الذين يقومون بالنقل الدولي للركاب او البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية والقوانين والانظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة .

المادة (١٨) الاجراءات الجمركية

قطع الخيار المطلوبه لاصلاح المركبه والتي تم استيرادها سيتم ادخالها مؤقتا بوثائق ادخال مؤقت بدون دفع المستحقات الجمركية ومعفاء من حظر وقيود الاستيراد أما القطع المستبدله يجب ان يتم التخليص عليها أو اعادة تصديرها أو اطلاقها برقابة واشراف جمركي .

المادة (١٩) التأمين

يجب ان تحمل وسائط النقل المستعمله في النقل الدولي للركاب والبضائع بين البلدين المتعاقدين او عهرهما على بوليصة تأمين ضد الشخص الثالث تتسجم مع القوانين والانظمة السارية في كل من الطرفين المتعاقدين .

المادة (٢٠) التسويات المالية

التسويات المالية بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بعمليات النقل والعبور تتم بموجب عمليات قابله للتحويل مقبولة من قبل البنوك المرخصة في الطرفين المتعاقدين وبموجب القوانين والانظمة والتعليمات السارية المفعول في الاطراف المتعاقده .

المادة (٢١)
التحقيق في الحوادث

في حالة الحوادث والاعطال او اية صعوبات اخرى يجب على السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الذي حصلت فيه الحادثة ان تقوم بتزويد الطرف المتعاقد الاخر بتقارير ونتائج التحقيق واية معلومات اخرى ضرورية .

المادة (٢٢)
القوانين والانظمة

١ . يجب ان يتقيد الناقلين والطاخم بواسطة النقل المسجله في احد الطرفين المتعاقدين بالقوانين والانظمة التي تحكم المزور على الطرق السارية في الطرف المتعاقد الاخر .
٢ . اية امور اخرى تخص عمليات النقل والتي لم يرد ذكرها في هذا الاتفاق تخضع الى القوانين والانظمة والتعليمات السارية في كلا الطرفين المتعاقدين .

المادة (٢٣)
لجنة مشتركة

١ . تشكل لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين .
٢ . مهام هذه اللجنة :

- الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية .
- دراسة المشاكل التي لم يتم التغلب عليها من قبل السلطات المختصة بموجب المادة (٢٤) من هذه الاتفاقية وايضا الحلول المناسبة لها .
- مراجعة كل المواضع التي تقع ضمن هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها .
- التوصية باجراء أي تعديلات الى مواد هذه الاتفاقية ورفعها الى الجهات المختصة للمصادقة .

هـ- لبحث اية امور اخرى يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على بحثها والمتعلقة بالنقل .

٣ . تجتمع اللجنة المشتركة مره كل سنتين أو أقل بناء على طلب احد الطرفين وبالتناوب في كل من الاردن وقبرص ويتم ترتيب الاجتماعات بين الطرفين المتعاقدين بواسطة القنوات الدبلوماسية .

٤ . سيتضمن جدول اعمال اللجنة المشتركة ايجاد الحلول للمشاكل المعلقة فيما يختص بتنفيذ الاتفاقية ، واستكشاف امكانيات تطوير وتحسين عمليات النقل بين وعبر البلدين المتعاقدين .

المادة (٢٤)
السلطات المختصة

السلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية هي :

أ- في المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة النقل
عمان

ب- في حكومة الجمهورية القبرصية
وزارة الاتصالات والعمل

المادة (٢٥)
دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

١- بعد اتمام الاجراءات الرسمية اللازمة بموجب التشريعات العائدة للطرفين المتعاقدين وبموجب الاشعارات المتداولة من خلال القنوات الدبلوماسية تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ آخر اشعار .

ملكا منه الأصل

٢- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً من سنة الى اخرى ما لم يتم انتهاء العمل بها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع اعطاء اشعار خطي قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها الى الطرف المتعاقد الاخر .

المادة (٢٠) التعديلات

اية تعديلات على هذه الاتفاقية يتم الاتفاق عليها خطياً بين الطرفين المتعاقدين وتصبح سارية المفعول بموجب الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٥) من هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين أصليتين في مدينة عمان يوم الثامن من كانون الاول لعام ١٩٩٩ باللغة الانجليزية

عن حكومة الجمهورية القبرصية فاسوس بيرغوس أمين دائم وزارة الاتصالات والعمل	عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المهندس عيسى ايوب أمين عام وزارة النقل
---	--

اتفاقيات

بين

المملكة الأردنية الهاشمية
والجمهورية السودانية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٠٦) بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٨ المتضمن الموافقة على الاتفاقيات الموقعة بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السودانية بصيغتها المرفقة:-

اتفاقية حجر زراعي ووقاية نبات

بين

المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان

إن المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة في وزارة الزراعة وجمهورية السودان ممثلة في وزارة الزراعة والغابات رغبة منهما في توطيد أواصر التعاون بين البلدين في مجال الحجر الزراعي ووقاية النبات ولمنع إنتشار الآفات والأمراض الزراعية في البلدين وحماية للصحة العامة والحماية الصحية للإنتاج الزراعي وتسهيلاً للتبادل للمنتجات الزراعية فقد اتفق الطرفان على ما يلي:-

مادة (١)

في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية تقوم الجهات المختصة بالبلدين بما يلي:-
أ- تبادل النظم السارية المعمول بها في مجال الحجر الزراعي ووقاية النباتات بما في ذلك قوائم الآفات الضارة بالزراعة والمعلومة من دخول البلدين في مدة (٩٠) يوماً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ب- تبادل اللوائح والقوانين الجديدة والمتعلقة بالحجر الزراعي ووقاية النبات في كل من البلدين في مدة لا تتجاوز (٩٠) يوماً من صدورها.

هكذا منه لأصل

ج- يتم تبليغ الجهات المختصة في البلدين وفي أقرب وقت إذا لوحظ خلال العمل بهذه الاتفاقية وجود أفات ضارة بالزراعة في النباتات أو منتجاتها المستوردة بملح دخولها في البلدين مع ذكر أسباب الرخص أو تطبيق الإجراءات .

مادة (٢) :-

التعاون على تأهيل إدارات الحجر الزراعي في البلدين لمواجهة تحديات العولمة والالتزام باتفاقية وقاية النباتات المعدلة واتفاقية الصحة والصحة النباتية .

مادة (٣) :-

التعاون في مجال تدريب وتأهيل الكوادر الفنية وتبادل الخبرات بين البلدين في مجال الوقاية النباتية والحجر الزراعي .

مادة (٤) :-

يكون تطبيق الاتفاقية محصوراً في النباتات والمنتجات الناتجة .

مادة (٥) :-

يتم استيراد وتصدير النباتات ومنتجاتها عن طريق البحر والبر والجو ويتم مراقبة خروج ودخول النباتات ومنتجاتها عند نقاط الخروج والدخول المعروفة في البلدين وعند إلغاء أو إحداث نقاط دخول جديدة يتم إعلام الهيئات المختصة في كل بلد من البلدين .

مادة (٦) :-

- أ- أثناء عملية التصدير أو الاستيراد وعند ظهور آفة أو مرض محظور دخوله إلى البلد المستورد توقف عملية الاستيراد إلى البلد المستوردة وعملية التصدير من البلد المصدر .
- ب- يحق للطرف المستورد القيام بعملية الفحص الصحي الإجباري عند موقع التغليف والشحن بالنظر المصدر .

مادة (٧) :-

- أ- تتعهد الأطراف المتعاقدة من البلدين بإرجاع أو إتلاف شحنات النباتات ومنتجاتها إلى البلد المصدر إذا كانت غير مطابقة للشروط الصحية التي تتضمنها هذه الاتفاقية .
- ب- تتولى جهات الحجر الزراعي المختصة عند نقاط الدخول والتي قامت بالكشف على هذه الشحنات بتوضيح الأسباب التي تم على أساسها إرجاع الشحنة أو إتلافها .

مادة (٨) :-

- أ- تقوم الجهات المختصة في البلدين بإبرام اتفاق بشأن شروط الاستيراد والتصدير للنباتات ومنتجاتها والشروط الصحية التي يجب توافرها .
- ب- تتفق كل الأطراف على حظر المخلفات النباتية والفضلات والتربة المستعملة لغرض تغليف النباتات أو المنتجات للنباتية المصدرة إلى بلد من البلدين فيما بينهما والتي قد تكون سبباً لانتشار الأمراض والآفات في البلد المستوردة .

مادة (٩) :-

- أ- إقراراً بضرورة الاتصالات وأهميتها تجتمع هيئات الحجر الزراعي ووقاية النبات في القطرين والموقعة على هذه الاتفاقية لاجتماعات دورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بالتناوب وذلك للقيام بالاتي :-
- أ- دراسة الصعوبات ووضع الحلول المناسبة لتفادي بلود الاتفاقية .
- ب- تبادل النتائج العلمية والعملية في ميدان الحجر الزراعي ووقاية النباتات .
- ج- إعداد نصوص متسقة بالمراقبة الصحية للنباتات والعمل على تطبيق طرق موحدة للمراقبة .

مادة (١٠) :-

يتم تعديل هذه الاتفاقية بطلب من أحد الدولتين بعد موافقة الدولة الأخرى ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من الدولتين .

مادة (١١) :-

الجهات المختصة :-

- جمهورية السودان
- وزارة الزراعة والغابات
- المملكة الأردنية الهاشمية
- وزارة الزراعة

مادة (١٢) :-

تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات وتتجدد تلقائياً لنفس المدة ما لم يخطر أي طرف من الأطراف عن رغبته في إنهاؤها خلال السنة الأخيرة قبل نهاية سريان هذه الاتفاقية وذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية .

مادة (١٣) :-

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها طبقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في البلدين وتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الذي تم فيه تبادل وثائق التصديق .

وقعت هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ الثلاثين من آذار ٢٠٠٠م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٠هـ من نسختين أصليتين وقعها الطرفان .

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الزراعة
المهندس هشام المشبول

عن حكومة
جمهورية السودان
وزير التجارة الخارجية
السيد مكي علي بلال

اتفاقية للنقل الدولي على الطرق

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية السودان

إتفاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان المشار إليهما فيما بعد (الطرفان المتعاقدان) ورغبة منهما في تعزيز وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بينهما وتنمية وإرساء أسس التعاون المشترك في مجال تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر أراضيها بطريق الترانزيت قد اتفقتا على مايلي:

المادة (١)

تعريف

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك:

- أ. الناقل: أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص لنقل الركاب والبضائع بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية للطرفين المتعاقدين.
- ب. واسطة النقل: أي واسطة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك ومخصصة لنقل أكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق، أو لنقل البضائع أو تقوم بحمل مثل هذه الواسطة. أو أي مجموعة تتألف من واسطة جر ومقطورة أو نصف مقطورة مرتبطة بها ومخصصة لنقل الركاب أو البضائع، التصريح الممنوح لواسطة نقل الركاب أو البضائع المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر للسماح لواسطة النقل بالدخول والخروج لأراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ج. التصريح: خط حافلات منظم: نقل الركاب بين أراضي الطرفين المتعاقدين بموجب مسار محدد ومتمشياً مع المسارات والأجور الوطنية.

هكذا منه الأصل

هـ. خط حالات توافقت منتظم: خط الحافلة المنتظم الذي يطلق من اراضي احد الطرفين المتعاقدين ويمر بأراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون تحميل أو تنزيل للركاب وينتهي في اراضي بلد ثالث.

و. خدمة النقل السياحي المطلق: النقل الدولي لمجموعة محددة من الركاب في واسطة نقل محددة في رحلة سياحية، تبدأ من نقطة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين وتنتهي في اراضي الطرف المتعاقد نفسه دون تحميل أو تنزيل للركاب.

ز. نقل عبور توافقت: نقل الركاب والبضائع عبر اراضي احد الطرفين المتعاقدين وبين نقاط انطلاق ووصول تقع خارج اراضي الطرف المتعاقد.

المادة (٢)

تسري احكام هذه الاتفاقية على النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق من وإلى اراضي احد الطرفين المتعاقدين وعبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت باستعمال وسائل النقل المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين، ويستثنى من تطبيق احكام هذه الاتفاقية نقل الاسلحة الحربية والاعدة والمهمات العسكرية.

المادة (٣)

يعترف كل طرف متعاقد بموجب احكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر بحق عبور الركاب وامتعتهم، والبضائع التجارية ووسائل النقل العابدة للطرف المتعاقد الآخر فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل طرف متعاقد.

المادة (٤)

بموجب التشريعات الوطنية النافذة لكل من الطرفين المتعاقدين وبموجب تصريح مسبق يستطيع الناقل في احد الطرفين المتعاقدين ان ينشئ المكاتب او يعين ممثلين او وكلاء في اراضي الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (٥)

لا يفرض أي من الطرفين المتعاقدين أي رسوم أو ضرائب استيراد أو تصدير بما في ذلك الرسوم الجمركية على وسائل النقل العابدة للطرف المتعاقد الآخر المارة بالترانزيت عبر اراضيه باستثناء مايلي:

- أ. بدل خدمات صيانة وحماية وإدارة الطرق والنقل عليها.
- ب. الغرامات المفروضة على مخالفة الأوزان الإجمالية والمالية وغيرها من التشريعات الوطنية المحلية للطرفين المتعاقدين.

المادة (٦)

في حالة مخالفة أحد الناقلين أو السائقين لتابعين لأحد الطرفين المتعاقدين للقوانين والأنظمة النافذة للطرف المتعاقد الآخر فعلى السلطة المختصة في ذلك الطرف الأخير أن تعلم السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الأول.

والسلطة المختصة في الطرف الأخير ستشعر السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الأول عن الاجراءات المتخذة بحق المخالفات المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة (٧)

لا يسمح لوسائل النقل المسجلة في اراضي أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين أي نقطتين داخل اراضي الطرف المتعاقد الآخر.

وما لم يحصل الناقل من الطرف المتعاقد الأول على تصريح خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر لا يستطيع القيام بنقل الركاب والبضائع من اراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى اراضي بلد ثالث.

المادة (٨)

لا يسمح لوسائل النقل الفارغة والمسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين بالدخول إلى اراضي الطرف المتعاقد الآخر لانتقاط الركاب والبضائع ما لم يحصل على تصريح خاص لهذا الغرض من السلطة المختصة لذلك الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (٩)

يستطيع الناقل في أحد الطرفين أن يشغل خط حافلات منتظم إلى/ أو خط حافلات ترانزيت منتظم عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر، كما تستطيع وسائل النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين أن تقوم بخدمة الخط السباحي المغلق من وإلى الطرف المتعاقد الآخر شريطة الحصول على تصريح مسبق بذلك من السلطة المختصة في ذلك الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (١٠)

لا يحتاج نقل البضائع بالترانزيت عبر أراضي الطرفين المتعاقدين إلى تصريح مسبق ويمكن النقل بالترانزيت لأي بضائع محظور دخولها أي من البلدين المتعاقدين لأسباب أمنية أو لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النباتات.

المادة (١١)

يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الإجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والإسراع في الإجراءات الجمركية والأعمال الرسمية الأخرى فيما يتعلق بنقل الركاب والبضائع مع عدم الإخلال بالتوانين والأنظمة النافذة لدى الطرفين المتعاقدين.

المادة (١٢)

١. على كافة وسائل النقل التي تقوم بالنقل الدولي أن تكون مصحوبة بوثائق ادخال جمركي (CARNET DE PASSAGE) أو تريب تيك (Triptique) بموجب أحكام الاتفاقيات الجمركية الدولية ذات العلاقة الصادرة عن السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين.

وفي حالة عدم وجود مثل هذه الوثائق الجمركية الدولية، فتطبق أحكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني.

٢. أما إذا كان النقل الدولي للبضائع مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق الأنظمة المنصوصة عليها في ميثاق التير للبضائع أو المركبات، وإذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق أحكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني.

٣. على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بموجب لصوص هذه الاتفاقية أن يكون بحوزتهم الوثائق التالية:

- أ. رخصة سوق سارية المفعول مطابقة لفئة المركبة التي يتودمها ويجب أن تكون تلك الرخصة مطابقة لأحكام القوانين والأنظمة المرعية في البلاد المسجلة فيه للواسطة أو أن تكون رخصة سوق دولية.
- ب. رخصة لواسطة النقل سارية المفعول.
- ج. جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تأشيرات الدخول اللازمة.

المادة (١٣)

تصدر السلطات المعنية للطرفين المتعاقدين تأشيرات دخول سارية المفعول لمدة ستة أشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعدته من الذين يقومون بالنقل الدولي للركاب أو البضائع بموجب أحكام هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة والتعليمات السارية لدى الطرفين.

المادة (١٤)

قطع الغيار المستعملة التي تم استبدالها يجب أن يعاد تصديرها أو يتم ائثارها تحت إشراف السلطة الجمركية أو أن يتم تسليمها إليها، كما أن استيراد قطع الغيار يتم بموجب القوانين والأنظمة الوطنية.

المادة (١٥)

يجب أن تحصل وسائل النقل المستعملة في النقل الدولي للركاب والبضائع بين البلدين المتعاقدين أو غيرها على بوابصة تأمين ضد الطرف الثالث تتسجم مع القوانين والأنظمة السارية في كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة (١٦)

التسويات المالية بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بعمليات النقل والعبور تتم بموجب عملة قابلة للتحويل مقبولة من قبل البنوك المرخصة وبموجب القوانين والأنظمة والتعليمات السارية لدى الطرفين المتعاقدين.

المادة (١٧)

في حالة الحوادث والاعطال أو أية صعوبات أخرى يجب على السلطة المعنية في الطرف المتعاقد الذي حصلت فيه الحادثة أن تقوم بتزويد الطرف المتعاقد الآخر بتقارير ونتائج التحقيق وإية معلومات أخرى ضرورية.

المادة (١٨)

يجب أن يتخذ الناقلان والطاقم بواسطة النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين بالتولين والأنظمة التي تحكم المرور على الطرق في الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (١٩)

في مالم يرد به نص خاص في هذه الاتفاقية تسري التولين والأنظمة والتعليمات النافذة لدى كلا من الطرفين المتعاقدين.

المادة (٢٠)

تشكل لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين:

أ. مهام هذه اللجنة:

١. الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية.
٢. دراسة الصعوبات التي تطرأ نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها.
٣. مراجعة كل المواضيع التي تقع ضمن هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها.
٤. التوصية بإجراء أي تعديلات على احكام هذه الاتفاقية ورفعها الى الجهات المختصة المصادفة.
٥. بحث أية أمور أخرى يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على بحثها.

ب. تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل سنة أو كلما دعت الضرورة الى ذلك ويجري ترتيب عقد الاجتماعات بين الطرفين المتعاقدين بالتناوب في كلا البلدين بواسطة القنوات الدبلوماسية.

ج. يشتمل جدول اعمال اللجنة المشتركة على إيجاد الحلول للمشاكل المطلة فيما يختص بتنفيذ الاتفاقية، واستكشاف امكانيات تطوير وتحسين عمليات النقل بين البلدين المتعاقدين وعبرهما بالترالزيت.

المادة (٢١)

السلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية هي:

أ. في المملكة الأردنية الهاشمية وزارة النقل - عمان

ب. في جمهورية السودان وزارة النقل - الخرطوم

المادة (٢٢)

١. تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقاً للجراءات التشريعية المتبعة في كلا الطرفين المتعاقدين وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ آخر إشعار بالطرق الدبلوماسية بالموافقة عليها.

٧. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً من سنة الى اخرى مالم يتم لنهاء العمل بها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع اعطاء اشعار خطي قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها الى الطرف المتعاقد الآخر.

وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين انشاء المفوضين رسمياً وحسب الاصول من حكومتهما.

حررت من نسختين أصليتين باللغة العربية في مدينة عمان بتاريخ الثلاثين من آذار (مارس) ٢٠٠٠م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٠هـ

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية السودان	المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الصناعة والتجارة	وزير النقل
الدكتور عبد الحليم اسماعيل المتعالي	المهندس عيسى أبوب

اتفاقية التعاون السياحي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان

إن حكومتى المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان اخذين بعين الاعتبار أهمية السياحة بالنسبة للبلدين على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والإقليمي واقتناعاً منهما بالدور الذي تلعبه السياحة في التقارب والتفاهم بين الشعوب ورغبة منهما في تعزيز علاقات الاخوة بين البلدين في مجال السياحة فقد اتفق الجانبان على ما يلي:

المادة الأولى

يعمل الجانبان على دعم وتعزيز وتشجيع تنمية التعاون في مجال السياحة على أساس الاستفادة المشتركة والحقوق المتساوية وفقاً لأحكام هذا الاتفاق وتشريعهما الوطني والاتفاقيات الدولية الموقعة من قبلهما.

المادة الثانية

يعمل الجانبان على دعم نشاط إدارة الدولة للشئون السياحية لتنمية التعاون بين الهيئات والمنظمات والمؤسسات ووكالات السفر والشركات السياحية الأردنية والسودانية التي تساهم في تنمية السياحة في العالم وتنفيذ التزامات مشتركة تؤمن الخدمات السياحية فضلاً عن الاستثمار في القطاع السياحي.

المادة الثالثة

يبدل البلدان جهدهما لتسهيل كافة الإجراءات السياحية في إطار للتبادل السياحي بين البلدين.

المادة الرابعة

يشجع الجانبان سياحة المجموعات المنظمة والسياحة الفردية وتبادل المجموعات المختصة بهدف المشاركة في المعارض والندوات والمؤتمرات التي تعقد في مجال السياحة.

المادة الخامسة

يشجع الجانبان ويدعمان الإحصاءات والمعلومات في المجال السياحي فيما يتعلق بما يلي:

- التشريعات الوطنية والأنظمة التي ترعى النشاط السياحي في كلا البلدين.
- التشريع الوطني المتعلق بالحماية والمحافظة على الثروة الثقافية والطبيعية كمعامل ومتنزهات سياحية.
- الموارد السياحية في البلدين.
- الخبرات في إدارة الفنادق ومراكز مؤسسات الإيواء السياحي.
- المراجع الاستعلامية والأدوات الإعلانية والدعاية السياحية.

المادة السادسة

تعاون في مجال التدريب السياحي والفندقي بتبادل المناهج والمدرسين والمدرسين حسب الإمكانيات المتوفرة لدى البلدين ويتفق على ذلك بالطرق الرسمية.

المادة السابعة

ينسق البلدان التعاون بين الإدارات الوطنية السياحية في المحافل الدولية.

المادة الثامنة

تبادل الخبرات والمعلومات في مجال التنقيب وترميم الآثار والمدن التاريخية والمحافظة عليها.

المادة التاسعة

لتعاون في مجال السياحة العلاجية والدينية.

المادة العاشرة

التأكيد على المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات والمعارض والندوات السياحية المقامة في البلدين وتبادل زيارات الخبراء والمسؤولين.

المادة الحادية عشرة

تكوين لجنة مشتركة للسياحة مهمتها تنسيق ومتابعة تطبيق هذه الاتفاقية وتقديم الاقتراحات والبرامج الهادفة إلى إتمام التعاون المتبادل بين البلدين. تجتمع اللجنة على الأقل كل سنة، ويمكنها عقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك بالتوافق بين رئيسي الوفدين الوطنيين. تعقد اللجنة اجتماعاتها في أحد البلدين ويتاريخ يحدد باتفاق بين رئيسي الوفدين.

المادة الثالثة عشرة

- يصار إلى إبرام هذا الاتفاق وفقاً للتشريع المعمول به في كلا البلدين.
- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عند تسلم آخر إشعار يبلغ فيه الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض أن الإجراءات للداخلية القانونية قد استكملت في كل من البلدين.
- يبق هذا ساري المفعول لمدة ثلاثة سنوات تجدد تلقائياً كل مرة لفترة مماثلة، إذا لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً وقبل ستة أشهر من انتهاء مفعوله، عن رغبته في إنهائه.

إن إنهاء هذا الاتفاق لن يؤثر على تنفيذ البرامج والمشاريع التي تكون قد نظمت في ظل سريان مفعوله، إلا إذا توافق عكس ذلك.

حررت في عمان بتاريخ الثلاثين من آذار ٢٠٠٠ الموافق ٢٤ ذو الحجة لسنة ١٤٢٠ هجرية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

وزير المالية ووزير السبلحة والآثار بالوكالة

الدكتور ميشيل ملرتو

عن حكومة

جمهورية السودان

وزير التجارة الخارجية

السيد مكي علي بلال

اتفاقية تعاون إعلامي

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان

توطيدا للروابط الأخوية بين حكومتنا وشعبنا المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان ، وتعزيزاً للمنطلقات والأهداف التي تجمع بينهما واهتداء بالاستراتيجيات الإعلامية التي يقرها مجلس وزراء الإعلام العرب ومع مراعاة القوانين والأنظمة في كلا البلدين ، تم الاتفاق على بنود التعاون الإعلامي التالية : -

المادة الأولى : -

يعمل الطرفان على توسيع آفاق التعاون الثنائي بين المؤسسات الإعلامية على النحو الآتي : -

- ١- يتبادل الجانبان البرامج الإعلامية التي تهدف إلى التعريف بالبلدين .
- ٢- يشجع الجانبان تبادل زيارات القيادات الإعلامية .
- ٣- يشجع الجانبان التعاون الفني والبرامجي المباشر بين الأجهزة الإعلامية المعنية في البلدين .

المادة الثانية : -

يتبادل الجانبان البرامج الإذاعية والتلفزيونية والمواد المكتوبة خاصة التي تعكس حضارة البلدين .

المادة الثالثة : -

تراعي أجهزة الإعلام الرسمية ثوابت العلاقة بين البلدين وتحرص على نقل الصورة الإيجابية التي تعزز التضامن والتعاون وتتأى عن بث المادة الإعلامية التي تسيء إلى صورتها أو معتقداتها أو تتأل من الرموز والقيادات في البلدين .

المادة الرابعة : -

يشجع الجانبان الإنتاج المشترك بين أجهزة الإعلام في المجالات التي تعمق الصلات بين البلدين وتخدم مصالحهما .

المادة الخامسة : -

يعمل الجانبان على تبادل فرص التدريب الإعلامي والتقني بين الأجهزة المعنية بذلك في البلدين .

المادة السادسة : -

أحكام عامة : -

تخضع نصوص هذا الاتفاق لأحكام القوانين واللوائح والنظم السارية العامة في البلد المعني .

المادة السابعة : -

يعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ويبقى نافذاً لمدة أربع سنوات تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهاء أو تعديل هذه الاتفاقية كتابة قبل انتهاء المدة بسنة أشهر .

حرر هذا الاتفاق في : عمان بتاريخ التاسع والعشرون من آذار ٢٠٠٠ الموافق ٢٢ ذو الحجة ١٤٢٠ هـ من نسختين أصليتين وقعهما الطرفان .

عن حكومة الملكة الأردنية الهاشمية وزير الثقافة ووزير الإعلام صالح اللدلاّب	عن حكومة جمهورية السودان وزير الثقافة والإعلام الدكتور غازي صلاح الدين العتباتي
---	--

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية السودان

بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال .

رغبة في عقد اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال - تم الاتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان على ما يلي :-

المادة (١) النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الاشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليتهما .

المادة (٢) الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١ . تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل التي تفرضها الدولة المتعاقدة أو اقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة جبايتها .

٢. تعتبر ضرائب مفروضة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على المكاسب المتحققة من التصرف في الملكية المنقولة والمقاراة والضرائب على مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها المشروعات .
٣. الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية هي على الاخص :
- أ- بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية :
١. ضريبة الدخل .
 ٢. ضريبة التوزيع .
 ٣. ضريبة الخدمات الاجتماعية المفروضة تبعا لضريبة الدخل .
- (ويشار إليها فيما بعد بالضريبة الأردنية)
- ب- بالنسبة لجمهورية السودان :
١. ضريبة الدخل وتشمل :-
- أ) ضريبة أرباح الأعمال على الافراد والشركات
 - ب) ضريبة دخل إيجار العقارات
 - ج) ضريبة الدخل الشخصي على المرتبات والأجور .
 ٢. ضريبة الأرباح الرأسمالية .
- (ويشار إليها فيما بعد بالضريبة السودانية)
٤. تسري احكام هذه الاتفاقية ايضا على اية ضرائب مماثلة أو مشابهة تفرض من تاريخ توقيع الاتفاقية اضافة الى الضرائب الحالية أو بدلا منها وتقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين باخطار كل منهما بأية تفسيرات جوهرية تطرأ على قوانين الضرائب فيهما .

المادة (٣)

تعريفات عامة

١. لاغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :
- أ- يقصد بتعبير "الأردن" المملكة الأردنية الهاشمية وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به :

- أ- أراضي المملكة الأردنية الهاشمية .
- ب- المياه الإقليمية الأردنية بما في ذلك قاع البحر .
- ج- جميع المناطق الأخرى الممتدة خارج المياه الإقليمية الأردنية حيث تمارس عليها الأردن حق السيادة طبقا للقوانين الدولية والقوانين الأردنية لغايات اكتشاف واستخراج واستغلال واستثمار المصادر الطبيعية سواء أكانت حية أو غير حية وكافة الحقوق الأخرى التي تتواجد في المياه والأرض وتحت قاع البحر .
- ويقصد بتعبير "السودان" جمهورية السودان وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به :
- أ- التراب السوداني الذي يقع تحت سيادته بما في ذلك الجزر والبحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة وكذلك مناطق الجرف القاري والمناطق البحرية الأخرى التي له حق السيادة أو الولاية عليها وفقا للقانون الدولي .
- ب- يقصد بلفظ "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" الأردن أو السودان حسبما يقتضيه مدلول النص .
- ج- يقصد بلفظ "شخص" الافراد والشركات وجميع الهيئات الأخرى التي تعامل كوحدة خاضعة للضريبة طبقا لقوانين الضرائب المعمول بها في أي من الدولتين المتعاقبتين .
- د- يقصد بلفظ "شركة" أية هيئة ذات شخصية اعتبارية أو اية وحدة تعامل من الناحية الضريبية على أنها ذات شخصية اعتبارية .
- هـ- يقصد بعبارة "مشروع إحدى الدولتين" و "مشروع الدولة الأخرى" على التوالي مشروع يديره شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين ومشروع يديره شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- و- يقصد بلفظ "ضريبة" "الضريبة الأردنية أو الضريبة السودانية حسبما يقتضيه النص .

ز- يقصد بعبارة " النقل الدولي " اي عمليات نقل تقوم بها السفن او الطائرات التابعة لمشروع يتخذ مركز ادارته الفعلية في دولة متعاقدة فيما عدا عمليات النقل التي تقوم بها السفن او الطائرات بين اماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط.

ح- يقصد بعبارة السلطة المختصة:

- وزير المالية او من يمثله قانونا بالنسبة للأردن .

- وزير المالية او من يمثله قانونا بالنسبة لجمهورية السودان .

ط- يقصد بلفظ "مواطن":

- اي فرد يتمتع بجنسية الدولة المتعاقدة.

- اي شخص قانوني أو شركة تضامن أو شركة تعتبر كذلك طبقا للقانون الساري في الدولة المتعاقدة.

٢. عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بمعرفة دولة متعاقدة يقصد بأي لفظ لم يرد له تعريف في هذه الاتفاقية المعنى المقرر له في القانون المعمول به في تلك الدولة للمتعاقد بشأن الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية وذلك ما لم يقض النص بخلاف ذلك.

المادة (٤)

المقيم

١. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يعتبر مقيما طبقا لقوانين تلك الدولة لأغراض فرض الضريبة فيها .
٢. في حالة ما اذا كان شخص يعتبر وفقا لأحكام الفقرة (١) مقيما بكلتا الدولتين المتعاقبتين فإن حالته هذه تعالج كالآتي:

أ- يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقبتين فإنه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصالحه الرئيسية.

ب- في حالة عدم امكان تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصالحه الرئيسية أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي فيها محل اقامته المعتاد.

ج- اذا كان له محل اقامة معتاد في كلتا الدولتين المتعاقبتين او اذا لم يكن له محل اقامة معتاد في أي منهما فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يعمل جنسيتها.

د- اذا كان يعمل جنسية كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لا يعمل جنسية أي منهما تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بإيجاد حل للمسألة باتفاق مشترك.

٣. في حالة ما اذا كان هناك بمقتضى أحكام الفقرة (١) شخص آخر من غير الأشخاص الطبيعيين مقيما بكل من الدولتين المتعاقبتين فإن اقامته تحدد كالآتي:

أ - سوف يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يعمل جنسيتها.

ب- فإذا لم يكن يحمل جنسية أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز ادارته الفعلية.

٤. في حالة ما اذا كان هناك بمقتضى أحكام الفقرة (١) شخص آخر بخلاف الانفراد أو الشركات مقيما بكلتا الدولتين المتعاقبتين فإن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تقوم بوضع حل للمسألة باتفاق مشترك بإحدى طريقة تطبيق الاتفاقية على مثل هذا الشخص.

المادة (٥)

المنشأة الدائمة

١. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة " المنشأة الدائمة " المكان الثابت الذي يراول فيه المشروع كل نشاطه أو بعضه.

٢. تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" على وجه الخصوص ما يلي :

- أ- محل الإدارة.
 - ب- الفرع.
 - ج- الأماكن المستخدمة كمنافذ للبيع.
 - د- المكتب.
 - هـ- المصنع.
 - و- الورشة.
 - ز- المنجم أو المحجر أو حقل البترول أو الغاز أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.
 - ح- المزرعة أو الغراس.
 - ط- موقع البناء أو الانشاء أو مشروع التجميع أو مشروع التجهيزات الذي يوجد لمدة تزيد في مجموعها على اثني عشر شهرا.
 - ي- تقدم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين إذا استمرت تلك الأنشطة لمدة تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهرا.
٣. لا تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" ما يلي :
- أ- الانتفاع بالتسهيلات الخاصة لغرض تخزين السلع أو البضائع المملوكة للمشروع أو الاحتفاظ بها لغرض العرض فقط.
 - ب- الاحتفاظ بالسلع أو البضائع المملوكة للمشروع لغرض تشغيلها (معالجتها) لحسابه فقط بمعرفة مشروع آخر.
 - ج- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل يباشر شراء السلع أو البضائع أو تجميع المعلومات للمشروع.
 - د- الاحتفاظ بمكان ثابت يباشر إعطاء معلومات أو القيام بأبحاث علمية أو إوجبه نشاط مماثل ذات صفة تمهيدية أو مساعدة للمشروع.

هـ- الاحتفاظ بمكان ثابت يباشر فقط القيام بأي عمل ذي صفة تمهيدية أو مساعدة للمشروع.

و- الاحتفاظ بمكان ثابت يزاول به فقط أي مجموعة من الأنشطة المشار إليها في الفقرات الفرعية السابقة من "أ" إلى "هـ" بشرط أن يكون النشاط الإجمالي للمكان الثابت والناجم عن مجموع هذه الأنشطة ذا صفة تمهيدية أو مساعدة.

٤. يعتبر منشأة دائمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين الشخص الذي يعمل في تلك الدولة المتعاقدة نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت له سلطة إبرام العقود نيابة عن المشروع واعتاد مباشرة هذه السلطة.

٥. استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن مشروع التأمين التابع لدولة متعاقدة فيما عدا ما يتعلق بإعادة التأمين - يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما قام المشروع بتحصيل أقساط التأمين في إقليم هذه الدولة الأخرى أو قام بتأمين مخاطر واقعة فيها وذلك من خلال شخص لا يكون وكيلًا ذا صفة مستقلة.

٦. أن مجرد كون شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين مسيطرة على أو تحت سيطرة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاول نشاطها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء عن طريق منشأة دائمة أو بأي طريقة أخرى) لا يجعل في حد ذاته أيًا من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

المادة (٦)

الدخل الناتج عن الأموال العقارية

١. يخضع الدخل الناتج عن أموال عقارية (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الأموال.

٢. تعرف عبارة "الأموال العقارية" طبقاً لقانون الدولة للمعاقدة التي توجد بها تلك الاموال، وتشمل هذه العبارة على اي حال الاموال الملحقة بالاموال العقارية والمأشيه والمعدات الزراعية المستعملة في الزراعة والحقوق التي تنطبق عليها احكام القانون العام بشأن ملكية الاراضي وحق الانتفاع بالاموال العقارية والحق في مبالغ متغيرة او ثابتة مقابل استغلال او حق استغلال الموارد المعدنية او غيرها من الموارد الطبيعية الاخرى . ولا تعتبر السفن والطائرات من الاموال العقارية .
٣. تطبق احكام الفقرة (١) كذلك على الدخل المستمد من الاستعمال المباشر للاموال العقارية او تأجيرها او استعمالها على اي نحو آخر.
٤. تطبق احكام الفقرتين (٣٠١) كذلك على الدخل الناتج من الاموال العقارية المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الاموال العقارية المستعملة لاداء خدمات مهنية.

المادة (٧)

الأرباح التجارية والصناعية

١. الارباح التي يحققها مشروع احدى الدولتين المتعاقدين تخضع للضريبة في الدولة التي يوجد فيها المشروع فقط . ما لم يكن المشروع يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة كائنة فيها . فاذا كان المشروع يزاول نشاطا على النحو السابق فإن ارباح المشروع تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى ولكن في حدود ما يخص تلك المنشأة من الارباح فقط.
٢. اذا كان مشروع احدى الدولتين المتعاقدين يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة كائنة فيها فتحدد في كل من الدولتين المتعاقدين الارباح التي تخص المنشأة الدائمة على اساس الارباح التي كانت تحققها المنشأة الدائمة في الدولة المتعاقدة الاخرى لو كانت مشروعا مستقلا يزاول نفس النشاط أو نشاطا مماثلا في نفس الظروف او في ظروف مماثلة ويتعامل بصفة مستقلة تماما عن المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.

٣. عند تحديد ارباح المنشأة الدائمة تفصم المصاريف الحقيقية الخاصة بالمنشأة الدائمة بمسا في ذلك المصاريف التشغيلية والمصاريف الادارية العامة التي انفتت سواء في الدولة الكائنة بها المنشأة الدائمة او في غيرها.
٤. لا يعتبر ان منشأة دائمة قد حققت ارباحا بمجرد ان هذه المنشأة الدائمة قد اشترت سلعا او بضائع للمشروع.
٥. اذا كان العرف يجري في احدى الدولتين المتعاقدين على تحديد الارباح الخاصة بمنشأة دائمة على اساس تقسيم نسبي للارباح الكلية للمشروع على اجزائه المختلفة فإن احكام الفقرة (٢) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الارباح التي تخضع للضرائب على اساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف . على ان طريقة التقسيم النسبي يجب ان تؤدي الى نتيجة تتفق مع المبادئ المبينة في هذه المادة .
٦. لاغراض الفقرات السابقة من هذه المادة فإن الارباح التي تنسب الى المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنة بعد اخرى ما لم يكن هناك سبب سليم وكاف لعمل خلاف ذلك.
٧. اذا كانت الارباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد اخرى في هذه الاتفاقية فإن احكام هذه المادة لا تقل بأحكام تلك المواد.

المادة (٨)

النقل البحري والجوي

١. تخضع الارباح الناتجة من تشغيل السفن او الطائرات في النقل الدولي للضرائب في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الادارة الفعلي للمشروع.
٢. في حالة وجود مركز الادارة الفعلي للمشروع تشغيل السفن على ظهر الباخرة فيعتبر وجود هذا المركز في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها الميناء الاصلي للسفينة واذا لم يوجد مثل هذا الميناء فيعتبر في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها من يقوم بتشغيل السفينة.
٣. تسري احكام الفقرة (١) بالمثل على الارباح الناتجة من الاشتراك في ايجاد أو مشروع مشترك او في وكالة عالمية لمغلة تشغيل السفن أو الطائرات.

المادة (٩)

المشروعات المشتركة ذات الشروط الخاصة

١- أ- إذا ساهم مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى ، أو ب- إذا ساهم نفس الأشخاص بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.

وإذا وضعت أو فرضت في أي من الحالتين المذكورتين شروط بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تقوم بين مشروعين مستقلين فإن أية أرباح كان يمكن أن يحققها أحد المشروعين ولكنه لم يحققها بسبب قيام هذه الشروط ، يجوز ضمها إلى أرباح هذا المشروع وانحسابها للضريبة تبعاً لذلك.

٢- إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين والخاضعة للضريبة في تلك الدولة تتضمن أرباحاً داخلية ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وتخضع تبعاً لذلك للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح ذلك المشروع تعتبر أرباحاً تحققت للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً وكانت الظروف القائمة بين هذين المشروعين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين ، ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجزي التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل فإنه يتعين أعمال الأحكام الإخرى لهذه الاتفاقية.

٣- لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين تغيير الأرباح الخاصة بالمشروع في الأحوال المشار إليها في الفقرة (١) بعد انتهاء مدة التقادم المنصوص عليها في قوانينها الوطنية.

٤- لا تطبق أحكام الفقرتين (٣،٢) في حالة التهرب الضريبي.

المادة (١٠)

أرباح الأسهم

١- أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٣- ومع ذلك فإن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها الشركة الدافعة لهذه الأرباح طبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة لا يجوز أن تزيد على (١٥٪) من المبلغ الإجمالي للتوزيعات ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم.

٢- في هذه المادة يقصد بعبارة أرباح الأسهم الدخل المستمد من الأسهم أو أسهم التمتع أو حقوق التمتع أو أسهم التعديل أو حصص التأسيس أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بديون أو الاشتراك في الأرباح وكذلك الدخل الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتباره دخلاً مستمداً من الأسهم طبقاً لقوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم بها الشركة الموزعة للأرباح.

٤- لا تسري أحكام الفقرة (٢) إذا كان المالك المستفيد من الأرباح والمقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين يباشر نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم بها الشركة الدافعة للأرباح من خلال منشأة دائمة موجودة بها أو تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها ، وإن تكون ملكية الأسهم المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت ، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال.

٥- إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تستمد الأرباح أو الدخل من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه لا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة بواسطة الشركة إلا إذا كانت مثل هذه الأرباح الموزعة قد دفعت

لمقيم في تلك الدولة الاخرى او اذا كانت ملكية الاسهم المدفوع بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطا فعلياً بمنشأة دائمة او بمركز ثابت موجود في تلك الدولة الاخرى ، او ان تخضع ارباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الارباح غير الموزعة حتى لو كانت ارباح الاسهم المدفوعة أو الارباح غير الموزعة تمثل كلها او بعضها الارباح أو الدخل الناشيء من تلك الدولة الاخرى.

المادة (١١) الفوائد

١. الفوائد التي تنشأ في احدى الدولتين المتعاقبتين والتي تدفع الى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى.
٢. ومع ذلك فإن هذه الفوائد تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها طبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن اذا كان المستلم هو المالك المستفيد للفوائد فإن الضريبة التي تفرض يجب الا تزيد على (١٥%) من اجمالي مبلغ الفوائد .
٣. يقصد بلفظ " الفوائد " في هذه المادة الدخل الناتج من سندات المديونية ايا كان نوعها سواء كانت مضمونة برهن ام لم تكن وسواء كانت تمنح حق المشاركة في الارباح ، او لم تكن وخاصة الدخل المستمد من السندات الحكومية او الدخل الناتج من الادوات او السندات بما في ذلك المكافآت والحوافز المتعلقة بمثل هذه الادوات او السندات.
٤. لا تطبق احكام الفقرتين (٢،١) اذا كان المالك المستفيد للفوائد مقيماً في احدى الدولتين المتعاقبتين ويأخر في الدولة المتعاقدة الاخرى التي تنشأ بها الفوائد ، اما نشاطاً تجارياً او صناعياً من خلال منشأة دائمة توجد بها او يباشر في تلك الدولة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وان يكون سند المديونية الذي تنشأ عنه الفوائد مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة او المركز الثابت. وفي مثل هذه الاحوال تطبق احكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الحال.

٥. تعتبر هذه الفوائد انما نشأت في احدى الدولتين المتعاقبتين اذا كان دافعها هو الدولة نفسها أو احد اقسامها السياسية او سلطة محلية او شخص مقيم في هذه الدولة المتعاقدة ، ومع ذلك اذا كان الشخص الذي يدفع الفوائد سواء كان مقيماً او غير مقيم في احدى الدولتين المتعاقبتين يمتلك في احدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة او مركز ثابت تعلق به المديونية التي تنشأ منها الفوائد المدفوعة وكانت تلك المنشأة الدائمة او المركز الثابت يتحمل تلك الفوائد فإن هذه الفوائد تعتبر انما نشأت في الدولة التي توجد بها هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٦. اذا كانت قيمة الفوائد بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد او بين كل منهما وأي شخص آخر بالقياس الى سند المديونية التي تدفع عنه الفوائد تزيد على القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن احكام هذه المادة لا تطبق الا على القيمة الاخيرة فقط. وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الاخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

المادة (١٢) الائتاتوات

١. الائتاتوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع الى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى.
٢. ومع ذلك تخضع هذه الائتاتوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت بها وطبقاً لقوانين تلك الدولة ولكن اذا كان المستلم هو المالك المستفيد للائتاتوات فإن الضريبة المفروضة يجب ان لا تزيد سعرها على (١٥%) من اجمالي مبلغ الائتاتوات.

هذه هي الاصل

٢. يقصد بلفظ الاتاوات الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بالأعمال الفنية والأدبية أو العلمية بما في ذلك الأفلام السينمائية والأعمال المسجلة للإذاعة والتلفزيون أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة تركيب أو أساليب سرية أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية وتجارية أو علمية.

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (١ ، ٢) إذا كان المالك المستفيد لهذه الاتاوات مقيما في إحدى الدولتين المتعاقبتين ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الاتاوات أما نشاطا صناعيا أو تجاريا من خلال منشأة دائمة توجد بها. أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها. وإن الحقوق أو الملكية الناشئة عنها هذه الاتاوات المدفوعة تكون مرتبطة ارتباطا فعلياً مع تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال.

٥. تعتبر الاتاوات المأخوذة نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع للاتاوات هو تلك الدولة المتعاقدة نفسها أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية أو شخص مقيم في تلك الدولة المتعاقدة ، ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للاتاوات سواء كان مقيما أو غير مقيم في الدولة المتعاقدة يمتلك في الدولة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً ذا صلة وثيقة بالحق أو الملكية التي تنشأ عنها الاتاوات وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت يتحمل الاتاوات فإن هذه الاتاوات تعتبر مأخوذة نشأت في الدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٦. إذا كانت قيمة الاتاوات المدفوعة بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو من كل منهما وشخص آخر بالقياس إلى الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع عنها الاتاوات تزيد عن القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة تطبق على القيمة الأخيرة فقط وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الرائد من المبالغ المدفوعة خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

المادة (١٣) الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يستمدّها شخص مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال المقاربة المشار إليها في المادة السادسة وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضرائب في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة التي تكون جزءا من الأموال المستعملة في نشاط منشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بمركز ثابت تحت تصرف شخص مقيم تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين وكان بالدولة المتعاقدة الأخرى بفرض القيام بخدمات مهنية بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (وخدمات مع المشروع كله) أو من مثل هذا المركز الثابت يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٣. الأرباح التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف في سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي ومن التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الكائن بها مركز الإدارة الفعلية للمشروع.

٤. الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم رأسمال الشركة التي تتكون أموالها بصفة أساسية مباشرة أو عن طريق غير مباشر من ممتلكات عقارية كاتبة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي توجد فيها تلك الممتلكات.
٥. الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم أخرى بخلاف المذكورة في الفقرة (٤) وهي تمثل حصة من شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.
٦. الأرباح الناتجة من التصرف في أية أموال غير تلك المشار إليها في الفقرة (٥) يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل.

المادة (١٤)

الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي يقيم بها الشخص ، ويجوز أن يخضع أيضا ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الحالتين التاليتين : -
- أ - إذا كان الشخص له مكان ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض القيام بنشاطه ، ويكون الخضوع للضريبة في هذه الحالة في حدود الدخل الذي حصل عليه من الأنشطة التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة .
- ب - إذا كان الشخص موجودا في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لعدد تزيد في مجموعها عن (١٨٣) يوما في فترة اثني عشر شهرا ويكون الخضوع للضريبة في هذه الحالة في حدود الخدمات التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة فقط .

٢. تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص النشاط المستقل العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو التعليمي وكذلك النشاط المستقل الخاص بالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين.

المادة (١٥)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦ ، ١٨ ، ١٩) فإن الرواتب والأجور وما في حكمها التي يستلمها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من وظيفة تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط ، ما لم يكن العمل يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى فإذا كان العمل يؤدي على هذا النحو فإن الرواتب والأجور وما في حكمها المستلمة منه تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. استثناء من أحكام الفقرة (١) فإن الرواتب والأجور وما في حكمها التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من عمل يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولا فقط إذا توافرت الشروط الثلاثة التالية:
- أ - تواجد الشخص مستلم الإيراد في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لعدد لا تزيد في مجموعها عن (١٨٣) يوما خلال فترة اثني عشر شهرا.
- ب - أن تدفع الرواتب والأجور وما في حكمها بمعرفة أو نيابة عن صاحب عمل لا يقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ج - ألا تتحمل الرواتب والأجور وما في حكمها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.
٣. استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن الرواتب والأجور وما في حكمها من العمل الذي يؤدي على ظهر سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.

المادة (١٦)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت الموظفين
من مستوى الإدارة العليا

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المكافآت الماثلة التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين بصفته عضواً بمجلس إدارة أو بمجلس آخر مشابه أو موظف من مستوى الإدارة العليا في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١٧)

دخول الفنانين والرياضيين

١. استثناء من أحكام المادتين (١٤، ١٥) يخضع الدخل الذي يستلمه شخص مقيم في دولة متعاقدة من عمله كفنان مثل فنان المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو الموسيقى أو الرياضي من أنشطته الشخصية التي تزاوَل في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. إذا كان الدخل الخاص الذي يحققه الفنان أو الرياضي من مزاولته أنشطته الشخصية لا يعود على الفنان أو الرياضي نفسه ولكن يعود على شخص آخر فإن هذا الدخل يجوز إخضاعه استثناء من أحكام المواد (٧، ١٤، ١٥) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاول فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

المادة (١٨)

المعاشات والمزونات مدى الحياة

١. المعاشات والمبالغ المرتبة لمدى الحياة التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تدفع لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة الدافعة بصرف النظر عن محل إقامة المستفيد.

٢. يقصد باللفظ "المبالغ المرتبة مدى الحياة" مبلغ معين يدفع بصفة دورية في مواعيد محددة أو خلال مدة معينة أو محددة طبقاً لالتزام يدفع ما يقابل جميع هذه الاقساط دفعة واحدة في شكل نقدي أو قابل للتقييم بالنقد.

المادة (١٩)

الوظائف الحكومية

الرواتب والاجور وما في حكمها - باستثناء المعاشات التقاعدية - التي تدفعها إحدى الدولتين المتعاقبتين أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية تابعة لها إلى أي فرد في مقابل خدمات موداه لتلك الدولة المتعاقدة أو لأحد أقسامها السياسية أو لأحدى سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

المادة (٢٠)

المعلمون والاساتذة والباحثون

١. ان الشخص المقيم أو الذي كان مقيماً في دولة متعاقدة مباشرة من قبل زيارته للدولة المتعاقدة الأخرى والذي بناء على دعوة أية جامعة أو كلية أو مدرسة أو أية مؤسسة تعليمية مماثلة أخرى لا تتوخى الربح، تعترف بها حكومة تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، يوجد في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ وصوله الأول إليها، فقط لغرض التعليم أو القيام بأبحاث، أو كليهما في تلك المؤسسات التعليمية المشار إليها، يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على مداخيله الناجمة عن التعليم أو الأبحاث.
٢. لا تنطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الناجم عن الأبحاث إذا كانت تلك الأبحاث يجري القيام بها لا في المصلحة العامة بل للمنفعة الخاصة لشخص معين أو أشخاص معينين.

المادة (٢١)

المبالغ التي يتحصل عليها الطلبة والمتدربون

١. ان الشخص المقيم بدولة متعاقدة ويتواجد بصفة مؤقتة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لمجرد:
 - أ- كونه طالبا بجامعة أو كلية أو مدرسة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو
 - ب- كونه متدربا على الاعمال التجارية والصناعية أو متدربا تقنيا أو
 - ج- كونه متلقيا لمنحة أو اجازة أو جائزة بغرض الدراسة أو البحث من هيئة دينية أو خيرية أو علمية أو تعليمية أو أية هيئة مماثلة .
 لا يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق بمنحته الدراسية.
٢. تطبق نفس القاعدة على أي مبلغ يتمثل في مكافأة يتحصل عليها الشخص مقابل خدمات مؤداة في الدولة المتعاقدة الأخرى شريطة أن تكون هذه الخدمات مرتبطة بدراسته أو تدريبه أو أن تكون ضرورية لنفقات معيشته.

المادة (٢٢)

الدخول الأخرى

١. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) فإن عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة التي لم تعالجها المواد السابقة لهذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط أيما كان مكان تحقق هذه العناصر.
٢. ومع ذلك إذا كان هذا الدخل قد حصل عليه شخص مقيم في دولة متعاقدة من مصادر موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن هذا الدخل يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها وطبقا لقانون تلك الدولة المتعاقدة .

المادة (٢٣)

الضريبة على رأس المال

١. يخضع رأس المال المتمثل في الأموال العقارية المشار إليها في المادة السادسة ويملكها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين والكائنة في دولة متعاقدة أخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. يخضع رأس المال المتمثل في الاموال المنقولة والذي يكون جزءا من أصول منشأة دائمة يمتلكها مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين في دولة متعاقدة أخرى وكذلك الاموال المنقولة التي تخص مركز ثابت تحت تصرف مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين وكان بالدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تأدية خدمات شخصية مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٣. يخضع رأس المال المتمثل في السفن والقوارب والطائرات التي تعمل في النقل الدولي وأيضا رأس المال المتمثل في الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن والقوارب والطائرات للضريبة في الدولة المتعاقدة الكائن بها مركز الإدارة الفعلية للمشروع.
٤. تخضع جميع عناصر رأس المال غير الواردة في الفقرات السابقة التي يملكها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

المادة (٢٤)

طرق تجنب الازدواج الضريبي

١. إذا كان شخص مقيم في دولة متعاقدة يحصل على دخل أو يمتلك رأس مال خاضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى طبقا لأحكام هذه الاتفاقية تقوم الدولة المتعاقدة الأولى بخخص مبلغ من ضريبة الدخل أو ضريبة رأس المال الخاضع لها هذا المقيم مسارا للضريبة

على الدخل أو الضريبة على رأس المال المدفوع في الدولة المتعاقدة الأخرى . على أن هذا الخصم لا يزيد عن مقدار ضريبة الدخل أو الضريبة على رأس المال - قبل منح الخصم المنسوب إلى الدخل أو رأس المال الذي يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على حسب الأحوال.

٢. إذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة أو رأس المال المملوك له معنى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة طبقاً لأي من أحكام هذه الاتفاقية ، فإن تلك الدولة المتعاقدة مع ذلك تأخذ في حسابها مبلغ الدخل أو رأس المال المعنى عند حساب الضريبة على باقي دخل أو رأس مال هذا المقيم.

٣. لأغراض الخصم من ضريبة الدخل أو الضريبة المفروضة على رأس المال في دولة متعاقدة فإن الضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى سوف تشمل الضريبة المستحقة الدفع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ولكنها أعفيت أو خفضت بمقتضى قوانين تلك الدولة المتعاقدة المتضمنة حوافز ضريبية.

المادة (٢٥)

عدم التمييز في المعاملة

١. لا يجوز إخضاع مواطني إحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو لاي التزام يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ، ولا لأية ضرائب أو التزامات ضريبية أثقل منها عبثاً.

٢. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أكثر عبثاً من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تزاوئ نفس النشاط.

ولا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصماً شخصياً فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لرعاياها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات المالية.

٢. لا يجوز إخضاع المشروعات التابعة لإحدى الدولتين المتعاقبتين والتي يمتلك رأس مالها كله أو بعضه أو يراقبه بطريق مباشر أو غير مباشر أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لاي ضرائب أو أي التزامات تتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها المشروعات الماثلة الأخرى في تلك الدولة المتعاقدة ، وتكون أثقل منها عبثاً.

المادة (٢٦)

إجراءات الإنفاق المتبادل

١. إذا رأى شخص أن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى خضوعه للضرائب مما يخالف أحكام هذه الاتفاقية جاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الداخلية بالدولتين المتعاقبتين أن يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها ، أما إذا كانت حالة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة (٢٥) فإنه يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يعتبر مواطناً تابعاً لها ويتعين أن تعرض الحالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول تبليغ عن الواقعة الضريبية مما يخالف أحكام هذه الاتفاقية.

٢. إذا تبين للسلطات المختصة أن الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مناسب فإنها تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية.

٣. تحاول السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسوى بالاتفاق المتبادل أية مشكلات أو خلافات ناشئة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ويجوز أيضا أن تتشاور فيما بينهما بقصد تجنب الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ينص عليها في هذه الاتفاقية.
٤. لا يجوز لاحدى الدولتين المتعاقبتين بعد انقضاء المدد المحددة المنصوص عليها في قوانينها الوطنية وفي أي حالة بعد انقضاء فترة خمس سنوات من نهاية الفترة الضريبية التي تحقق فيها الدخل أن تزيد وعاء الضريبة لمقيم في أي من الدولتين المتعاقبتين عن طريق اضافة عناصر الدخل اليه والتي خضعت أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى. ولا تسري هذه الفقرة في حالة التهرب أو التقصير أو الإهمال العمدي.

المادة (٢٧)

تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلم لتطبيق احكام هذه الاتفاقية والقوانين الداخلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق واحكام هذه الاتفاقية ولتجنب التهرب الضريبي خاصة ، ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بالمادة (١) وتعامل أية معلومات تحصل عليها الدولة المتعاقدة على أنها سرية بنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي تم الحصول عليها وفقا للقوانين الداخلية لتلك الدولة ولا يجوز افشاؤها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والادارة) التي تعمل في ربط أو تحصيل أو تنفيذ أو رفع الطعن فيما يتعلق بالضرائب التي تشملها الاتفاقية ولغلاء الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط وبمكتهم افشاء هذه المعلومات أمام المحاكم أو فيما يتعلق بالاحكام القضائية.
٢. لا يجوز بأي حال تفسير احكام الفقرة (١) بما يؤدي إلى إلزام احدى الدولتين المتعاقبتين:

- أ - بتنفيذ اجراءات ادارية تعارض مع القوانين أو النظم الادارية الخاصة بها أو بالدولة المتعاقدة الاخرى.
- ب- بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو النظم الادارية المتبعة فيها أو في الدولة المتعاقدة الاخرى.
- ج- بتقديم معلومات من شأنها افشاء اسرار أي تجارة أو نشاط أو صناعة أو سر تجاري أو مهني أو الاساليب التجارية أو معلومات يعتبر افشاؤها مخالفا للنظام العام.

المادة (٢٨)

الدبلوماسيون والقنصليون

- ليس في هذه الاتفاقية ما يخل بالمزايا الضريبية الممنوحة للدبلوماسيين والقنصلين وفقا للاحكام العامة للقانون الدولي أو لاحكام الاتفاقيات الخاصة.

المادة (٢٩)

قواعد مختلفة

١. لا يجوز تفسير احكام هذه الاتفاقية بأنها تقيد بأي شكل من الاشكال أي استثناء أو إعفاء أو تخفيض أو خصم أو أي سماح آخر تمنحه الآن أو فيما بعد.
- أ - قوانين احدى الدولتين المتعاقبتين عند تحديد الضرائب المفروضة بمعرفة هذه الدولة، أو
- ب - أي اتفاقية أخرى تعقدها احدى الدولتين المتعاقبتين.
٢. ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع من تطبيق احكام القانون الداخلي في كل من الدولتين المتعاقبتين فيما يتعلق بالضرائب على دخول الاشخاص الناتجة عن مشاركتهم في الشركات غير المقيمة أو فيما يتعلق بالتهرب الضريبي.

٣. يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين فيما بينهما بطريقة مباشرة من أجل تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة (٣٠)

نفاذ الاتفاقية

١. يتم التصديق على هذه الاتفاقية كما يتم تبادل وثائق التصديق في أقرب وقت ممكن.
٢. تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويبدأ سريان أحكامها لأول مرة :
أ - على المبالغ التي تدفع في أو بعد أول كانون ثاني (يناير) من السنة التقويمية التالية للسنة التي تم فيها تبادل وثائق التصديق ، وذلك بالنسبة للضرائب المحجوزة عند البيع.
ب - على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد أول كانون ثاني (يناير) من السنة التقويمية التالية لتلك التي تم فيها تبادل وثائق التصديق ، وذلك بالنسبة للضرائب الأخرى.

المادة (٣١)

انتهاء الاتفاقية

يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محددة ولكن يمكن لكل من الدولتين المتعاقبتين ان تطلب من الدولة المتعاقدة الأخرى انتهاء العمل بالاتفاقية بالطرق الدبلوماسية وذلك في أو قبل ٣٠ حزيران (يونيو) في أي سنة ميلادية ابتداء من السنة الخامسة التي تلي سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

وفي حالة إلغاء هذه الاتفاقية فإنه يوقف العمل بها على النحو التالي :
أ - بالنسبة للضرائب التي تحجز من المنبع : توقف أحكامها بالنسبة للمبالغ التي تدفع أو تقيد في الحساب في أو بعد أول كانون الثاني (يناير) من السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها إلغاء الاتفاقية .

ب - بالنسبة للضرائب الأخرى المفروضة على الدخل ورأس المال : توقف أحكامها بالنسبة للدخل أو رأس المال الذي يتحقق خلال السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني (يناير) من السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها إلغاء الاتفاقية .
أثباتا لما تقدم قام الموقعان أدناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض.

حرر هذا الاتفاق في عمان بتاريخ الثلاثين من آذار/مارس ٢٠٠٠ الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٠ هـ من نسختين أصليتين وقعها الطرفان .

عن حكومة
جمهورية السودان
وزير الصناعة والاستثمار
الدكتور عبد الحليم اسماعيل المتعالي

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
وزير المالية
الدكتور ميشيل مارتو

هذه من الأصل

اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية السودان
للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان المشار إليهما فيما
بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"،

رغبة منهما في تعزيز العلاقات الأخوية وتوطيد التعاون الاقتصادي من أجل تحقيق
المنافع المتبادلة بينهما وخلق وتوفير الظروف المناسبة لإقامة الاستثمارات الخاصة بمسثمري
أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

وإدراكاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات سيوف ويكونان حافزين
لتنشيط المبادرات الاقتصادية في هذا المجال وعلى حرية انتقال رؤوس الأموال بينهما
وعلى تدفق الاستثمارات لغاية ازدهار الاقتصاد،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (١)

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية :

- ١- يقصد بمصطلح "الاستثمارات" في هذه الاتفاقية ، كافة أنواع الأصول المستثمرة
والتي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، والتي يقوم بها مستثمر تابع لأحد الطرفين المتعاقدين
في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، وذلك وفقاً لقوانين وأنظمة الطرف المتعاقد الآخر،
ويشمل على وجه الخصوص - وليس على سبيل الحصر - ما يلي:

- أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة، وكذلك أية حقوق عينية أخرى مثل الرهونات وضمنان
الدين وامتيازات الدين وكافة الحقوق المماثلة.
ب- الحصص والأسهم والسندات الخاصة بالشركات أو أي شكل من أشكال المشاركة فيها.
ت- المطالبات بأموال أو أي أداء له قيمة مالية متعلقة باستثمار.
ث- حقوق الملكية الفكرية وتتضمن حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع
والتصميمات الصناعية والعمليات الفنية والخبرة الفنية والأسرار التجارية والأسماء
التجارية والسمعة التجارية التي تتعلق بالاستثمارات، وغيرها من الحقوق المماثلة.
ج- أي حق من الحقوق يمنح بموجب قانون أو عقد، وكذلك أية ترخيصات أو أذون نافذة
وفقاً للقانون أو الاتفاقيات الخاصة، والتي تتضمن الامتيازات المتعلقة بحقوق
البحث والاستخراج والاستزراع والكشف عن المصادر الطبيعية.

ولا يؤثر أي تغيير يطرأ على شكل الأصول المستثمرة على تصنيفها كاستثمارات،
شريطة ألا يخالف هذا التغيير للموافقات الملوبة (إن وجدت) على الأصول المستثمرة
أصلاً.

- ٢- يقصد بمصطلح "المستثمر" في هذه الاتفاقية أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم
بالاستثمار في أراضي أي من الطرفين المتعاقدين.
أ- ويقصد بالشخص الطبيعي أي شخص طبيعي يحمل جنسية طرف متعاقد وفقاً لقوانينه،
ويستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
ب- ويقصد بالشخص الاعتباري، أي شخصية اعتبارية مؤسسة أو منشأة وفقاً للقوانين
المعمول بها لدى طرف متعاقد وتستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

٣- يعني مصطلح "الإقليم":

- أ- بالنسبة لجمهورية السودان:
إقليم جمهورية السودان الذي يقع تحت سيادته بما في ذلك الجزر والبحر الإقليمي
والمنطقة الاقتصادية الخالصة وكذلك مناطق الجرف القاري والمناطق البحرية
الأخرى التي له حق السيادة أو الولاية عليها وفقاً لقوانينه والقانون الدولي.

ب- وبالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية :

إقليم المملكة الأردنية الهاشمية ويشمل ذلك المنطقة الاقتصادية التي يتمتع الأردن منفرداً بالولاية عليها، بما في ذلك قاع البحر وما تحت سطح الأرض، مما يمارس عليها حقوق سيادة أو سلطة وفقاً لقوانينه والقانون الدولي.

٤- يعني مصطلح "عملة قابلة للتحويل بحرية" أي عملة يحددها صندوق النقد الدولي من فترة إلى أخرى كعملة تستعمل بحرية وفقاً لأحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي وأي تعديلات عليها .

٥- يعني مصطلح "مردودات" المبالغ التي تجلى من استثمار ونشأ على وجه الخصوص لا الحصر الأرباح والفوائد والربح وحصص أرباح الأسهم والعوائد والأرباح.

المادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمارات

١- يشجع كل من الطرفين المتعاقدين، وبهذه ظروف مواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر لاستثمار رؤوس الأموال في إقليمه ويقبل مثل هذه الاستثمارات وفق قوانينه وأنظمته وسياساته الوطنية.

٢- تعامل استثمارات المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في جميع الأوقات معاملة منصفة وتتمتع بحماية وأمان كاملين وكافيين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (٣)

أحكام الدولة الأكثر رعاية

١- تحظى استثمارات المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة عادلة ومنصفة ولا تقل في أفضليتها عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمرين من أي دولة ثالثة.

٢- المستثمرون من طرف متعاقد والذين تصاب استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بخسائر ناجمة عن الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ على المستوى القومي أو تمرد أو عصيان أو اضطرابات أو أحداث شبيهة أخرى في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، يجب أن يمنحهم هذا الطرف المتعاقد معاملة فيما يختص بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، أو رد الخسائر أو التعويض أو أية تسوية أخرى لا تقل لسي رعايتها عن المعاملة التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد للمستثمرين التابعين له أو للمستثمرين التابعين لأية دولة ثالثة أيهما تكون أكثر رعاية وتكون المدفوعات الناتجة حرة للتحويل.

٣- أن معاملة الدولة الأكثر رعاية يجب ألا تفسر بحيث تلزم طرفاً متعاقداً بأن يمنح للمستثمرين والاستثمارات التابعة للطرف المتعاقد الآخر الميزات الناتجة عن أي اتحاد جمركي أو اقتصادي قائم حالياً أو سينشأ مستقبلاً، أو عن منطقة تجارة حرة أو مؤسسة اقتصادية إقليمية يكون، أو قد يصبح أي من الطرفين المتعاقدين عضواً فيها، ولا يجب أن تنطبق تلك المعاملة بأية ميزة يولها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمرين من بلد ثالث بموجب اتفاقية حول الازدواج الضريبي أو اتفاقيات أخرى على أساس متبادل بشأن أمور الضرائب.

المادة (٤)

لزع الملكية

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ إجراءات لنزع الملكية أو التأميم ضد استثمارات أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر، إلا تحت الظروف التالية:

١- أن تكون هذه الإجراءات متخذة لغاية مشروعة ووفق تطبيق صحيح للقانون.

٢- أن تكون هذه الإجراءات غير متجزئة.

٣- أن تكون هذه الإجراءات مقرونة بمخصصات لدفع تعويض عاجل وفعال، على أن تكون قيمة التعويض مساوية لقيمة الاستثمارات السائدة في السوق وقت الإعلان عن اتخاذ قرار نزع الملكية وعلى أن تكون التعويضات قابلة للتحويل بحرية وبعملة قابلة للاستعمال الحر لدى الطرف المتعاقد، وأي تأخير في دفع التعويض تحسب له فائدة مناسبة بسعر معقول تجارياً أو وفق اتفاق بين الطرفين وذلك من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع، وأي تأخير في دفع التعويض يحسب له تعويض إضافي مساو لحجم الضرر الواقع نتيجة للتأخير الحاصل في دفع التعويض الأصلي.

المادة (٥)

التحويل الحر

١- يسمح كل من الطرفين المتعاقدين، ودون تأخير لا مبرر له، بتحويل ما يلي بأية عملة قابلة للاستعمال الحر وذلك شريطة التزام المستثمر بتسديد كافة الالتزامات المستحقة قانوناً على استثماره:

- أ- الأرباح الصافية وأرباح الأسهم، والعوائد، والمساعدات الفنية، والآعاب الفنية، والفائدة وغير ذلك من الدخل الجاري الناتج عن استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.
- ب- مردودات البيع أو التصفية الجزئية أو الكلية لأي استثمار تابع لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر.
- ت- الأموال المخصصة لسداد الديون والقروض المقدمة من مستثمري من طرف متعاقد إلى مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر مما اعتبره الطرفان استثماراً.
- ث- دخول ومكتسبات مواطني أي من الطرفين المتعاقدين المستخدمين والمسموح لهم بالعمل فيما يتصل باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- ج- التعويضات المترتبة عن نزع الملكية أو تسوية النزاعات.

٢- تكون أسعار صرف العملة المطبقة على التحويلات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة هي نفس أسعار صرف العملة السائدة في وقت التحويل وذلك حسب أسعار الصوف التي يحددها البنك المركزي في الدولة المضيفة للاستثمار.

٣- يتعهد الطرف المتعاقد الذي وظفت الاستثمارات في أراضيها بمعاملة التحويلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة معاملة مماثلة في أفضليتها للمعاملة التي يمنحها للتحويلات الناتجة عن استثمارات مستثمرين من أي بلد ثالث.

المادة (٦)

تسوية الخلافات بين المستثمر والدولة المضيفة

١- المنازعات التي تنشأ بين دولة متعاقدة ومستثمر تابع للدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق باستثمار يعود للأخير في إقليم الدولة المذكورة أولاً، يتم تسويتها بقدر الإمكان بالطرق الودية.

٢- إذا تعذر تسوية تلك المنازعات خلال ستة أشهر من تاريخ طلب أي من طرفي النزاع للتسوية الودية عن طريق تسليم إخطار كتابي للطرف الآخر، فإن النزاع يعرض للحل باختيار المستثمر طرف النزاع بإحدى الوسائل التالية:

- (أ) طبقاً لأية إجراءات مناسبة لتسوية النزاع متفق عليها مسبقاً؛
- (ب) وفقاً لأحكام الفصل الخاص في تسوية المنازعات من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة ١٩٨٠ وأي تعديلات تطرأ عليها؛
- (ج) تحكيم دولي طبقاً للقرارات التالية من هذه المادة.

٣- في حالة اختيار المستثمر عرض النزاع للتسوية على تحكيم دولي، فإنه يتعين على المستثمر أيضاً تقديم موافقته الخطية على عرض النزاع للتسوية بواسطة إحدى الجهات التالية:

- (أ) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ("المركز")، الذي تم إنشاؤه بناءً على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى المعروضة للتوقيع في واشنطن في ١٨ آذار/مارس ١٩٦٥

(ب) محكمة تحكيم تنشئ بموجب قواعد التحكيم ("القواعد") للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (يونسترال)، حسبما يتم تعديل هذه القواعد من قبل الأطراف في النزاع (تكون جهة التعيين المشار إليها في المادة ٧ من القواعد هي الأمين العام للمركز)؛

(ج) محكمة تحكيم يتم تعيينها بناءً على قواعد التحكيم الخاصة بأية هيئة تحكيم يتم الاتفاق عليها بين طرفي النزاع.

٤- إذا اختار أحد رعايا أي من الطرفين المتعاقدين رفع الدعوة أمام إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة تعذر عليه بعد ذلك رفعها أمام الجهة الأخرى.

٥- بالرغم من قيام المستثمر بعرض النزاع على تحكيم ملزم بموجب الفترة (٢) أعلاه، فإنه يجوز له وقبل بدء إجراءات التحكيم أو خلال تلك الإجراءات، أن يلتمس من المحاكم التابعة للدولة المتعاقدة التي تكون طرفاً في النزاع إصدار أمر قضائي مؤقت للمحافظة على حقوقه ومصالحه، على أن لا يشمل ذلك طلب التعويض عن أي ضرر أو على أن لا يؤثر كذلك على سير إجراءات التحكيم المشار إليها أعلاه.

المادة (٧)

تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين

١- في حالة نشوء أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تحاول حكومتا الطرفين المتعاقدين تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات.

٢- إذا تعذر تسوية الخلاف وفقاً للبند (١) أعلاه خلال ستة أشهر من تاريخ بدء المفاوضات يتم عرض الخلاف بناءً على طلب أحد الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم خاصة.

٣- تتكون هيئة التحكيم بصفة خاصة بأن يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكماً واحداً ويفتار المحكمان أحد رعايا دولة ثالثة رئيساً لهيئة التحكيم. ويتم تعيين المحكمين خلال ثلاثة أشهر والرئيس في مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ استلام إعلان التحكيم.

٤- إذا تعذر تشكيل أعضاء الهيئة التحكيمية خلال المدد المنصوص عليها، وفي حال غياب أي اتفاق آخر، يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة، إلا إذا كان حاملاً لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة لأي سبب آخر، فيمكن لنائب رئيس محكمة العدل الدولية الأقدم في الوظيفة والذي لا يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين أن يقوم بالتعيينات اللازمة.

٥- تصدر هيئة التحكيم قراراتها على أساس احترام القانون واحكام هذه الاتفاقية وكذلك مبادئ القانون الدولي.

٦- تحدد هيئة التحكيم بنفسها الإجراءات الخاصة بها وتتخذ الهيئة قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

٧- يتحمل كل طرف متعاقد المصاريف المتعلقة بالمحكم الذي يعينه وكذلك المتعلقة بممثله ويتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي المصاريف المتعلقة بالرئيس وكذلك المصاريف الأخرى.

المادة (٨)

حق الحلول في الدين

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكيله المعتمد بنفع مبالغ للمستثمرين التابعين له بموجب برنامج لتغطية المخاطر غير التجارية على الاستثمارات التي تقام في أراضي الطرف المتعاقد الآخر فعلى الطرف المتعاقد الآخر مراعاة ما يلي:

أ- حوالة أي حقوق أو مطالبات خاصة بالمستثمر التابع للطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعتمد وذلك سواء بموجب القانون أو تبعاً للإجراءات القانونية المتبعة في هذه الدولة.

ب- بحلول الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعتمد بموجب مبدأ الحلول بحيث يكون له أن يمارس الحقوق الخاصة بهذا المستثمر وتنفيذ المطالبات الخاصة به ، كما يخول له حق استكمال الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.

ولا يجوز أن تزيد الحقوق أو المطالبات المخولة بموجب مبدأ الحلول عن الحقوق الأصلية أو المطالبات الخاصة بالمستثمر.

المادة (٩)

مجال التطبيق على الاستثمارات

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات القائمة التي وظفها أو يوظفها مستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفق تشريعاته وقوانينه وأنظمته قبل سريان هذه الاتفاقية. بيد أن هذه الاتفاقية لا تسري على الخلافات التي تكون قد نشأت قبل سريان مفعولها.

المادة (١٠)

العمل بالاتفاقية ومنتها وإنهاؤها

١- تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ الإشعار الأخير للجدال على استيفاء كلا الطرفين المتعاقدين لمتطلباتهما الدستورية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية.

٢- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتجدد تلقائياً لمدد أخرى مماثلة ما لم يتم إنهاؤها وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة.

٣- لأي من الطرفين المتعاقدين الحق في إنهاء هذه الاتفاقية في نهاية مدتها أو في أي وقت بعد انقضاء مدة السنوات العشر الأولى وذلك بإشعار خطي يقدمه إلى الطرف المتعاقد الآخر قبل سنة من تاريخ الإنهاء المقصود.

٤- في خصوص الاستثمارات التي سبقت في إقامتها أو في الحصول عليها تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية ، تبقى جميع أحكام المواد الأخرى من هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ الإنهاء.

وإثباتاً لذلك قام الموقعان أدناه بالموضان حسب الأصول كل عن حكومته بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين أصليتين باللغة العربية في عمان بتاريخ الثلاثين من آذار /مارس ٢٠٠٠م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٠هـ.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الصناعة والتجارة

الدكتور محمد الحلايلة

عن حكومة

جمهورية السودان

وزير الصناعة والاستثمار

الدكتور عبد الحليم اسماعيل المتغالي

اتفاقية للتعاون الصحي بين
المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان

تأكيداً وتعميقاً للعلاقات الأخوية القائمة بين الشعبين الشقيقين في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان، وتعزيزاً للتعاون المشترك في مختلف المجالات وإطلاقاً من رغبة كل منهما في توثيق روابط الأخوة ودعم التعاون بينهما في المجال الصحي، وامتداداً لاتفاقية ١٨ يوليو ١٩٩٣، اتفق الجانبان على ما يلي:

المادة الأولى

البحث العلمي

يعمل الجانبان على بذل الجهود بتوفير الامكانيات لتشجيع البحث العلمي والترجمة والنشر، وتبادل المناهج التعليمية على كافة المستويات الأكاديمية.

المادة الثانية

تبادل المعلومات

يعمل الجانبان على تبادل المعلومات في المجالات الصحية المختلفة، ويشمل ذلك القوانين والأنظمة والتشريعات الصحية والتأمين الصحي ونظم الإدارة الصحية والتبليغ الفوري عن الأمراض المعدية واتخاذ الخطوات اللازمة لخلق تعاون في مجال مكافحة الأوبئة.

المادة الثالثة

تبادل الخبرات

يتعاون الطرفان في مجال تبادل الخبراء والقوى العاملة في الميادين المختلفة للدراسات الطبية والطبية المساعدة التي يتفق عليها لغاية الدراسة، للتدريب، الاطلاع والاستشارات

المادة الرابعة

التدريب

يوافق الجانبان على تأهيل الكوادر الصحية في البلدين وفق الامكانيات المتاحة لدى المؤسسات التعليمية الصحية في كل من البلدين، ويتم الاتفاق على التفاصيل في البرنامج التنفيذي.

المادة الخامسة

الخدمات العلاجية

يوافق الجانب الاردني على علاج المرضى السودانيين بالاردن، على أن يتم الاتفاق على التفاصيل في البرنامج التنفيذي.

المادة السادسة

الدواء

يعمل الجانبان على تبادل الخبرات والخبراء ووضع أسس للتعاون والاستفادة من الخدمات الفنية المتطورة في كلا البلدين في مجال الصناعة الدوائية والرقابة عليها.

المادة السابعة

البرنامج التنفيذي

تقوم وزارتا الصحة في البلدين باعداد برنامج تنفيذي لهذه الاتفاقية يتم توقيعه كل سنتين بالتناوب في احد البلدين.

المادة الثامنة

سريان الاتفاقية

يبدأ العمل بهذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها من الجانبين ، وتستمر صلاحيتها لمدة خمس سنوات يتم تجديدها تلقائياً لخمس سنوات أخرى ما لم يعلن أي من الطرفين خلال ذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائها .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ الثلاثين من آذار ٢٠٠٠ الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٠هـ .

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

وزير التنمية الاجتماعية ووزير الصحة بالوكالة

الدكتور محمد جمعة الوحش

عن حكومة

جمهورية السودان

وزير الصناعة والاستثمار

الدكتور عبد الحليم اسماعيل المتعالي

اتفاقية بين وزارة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية

و

وزارة الثقافة والأعلام في جمهورية السودان

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان ، ورغبة منهما في توثيق العلاقات الاخوية والثقافية بين بلديهما وتطوير وتعزيز العلاقات بين شعبيهما الشقيقين وحرصاً منهما على اقامة تعاون اكبر بينهما في المجالات الثقافية والفنية وفقاً للقواعد والانظمة المعمول بها في البلدين فقد اتفقا على مايلي :-

المادة الاولى :-

يشجع الجانبان إقامة الأنشطة كافة لترقية التفاهم المتبادل في مجالات الثقافة والآداب .

المادة الثانية :-

يشجع الجانبان تبادل زيارات الفرق الفنية في المناسبات القومية والوطنية وغيرها .

المادة الثالثة :-

يشجع الجانبان قيام الأسابيع والمعارض الثقافية ومعارض الفنون التشكيلية وورش العمل في كافة المجالات الثقافية .

المادة الرابعة :-

يشجع الجانبان الانتاج الثقافي المشترك في المجالات التي تعمق الصلات بين البلدين وتخدم مصالحها .

المادة الخامسة :-

يتبادل الجانبان فرص التدريب في مجالات الثقافة في المؤسسات المعنية في البلدين .

المادة السادسة :-

يشجع الجانبان تبادل الزيارات بين المسؤولين في الحقل الثقافي
كما يشجع الجانبان تبادل الوفود الثقافية للمشاركة في المناسبات القومية
والندوات المقامة في البلدين .

المادة السابعة :-أحكام عامة ومالية ..

- تخضع نصوص هذا الاتفاق لأحكام القوانين واللوائح والنظم السارية العامة
في البلد المضي ، وتحدد الالتزامات المالية على النحو التالي :-
- يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر ذهاباً وإياباً
 - يتحمل الجانب المستقبل الإقامة الكاملة (طعام + سكن) في فنادق مناسبة
والتنقلات الداخلية حسب برنامج الزيارة المتفق عليه .
 - يؤمن الجانب المستقبل العلاج في حالات المرض الطارئ
 - يتحمل الجانب المرسل تكاليف نقل المعارض الى عاصمة البلد المستقبل
ونفقات اعادته منها .
 - يتحمل الجانب المرسل نفقات التأمين اللازم .

المادة الثامنة :-

يسري هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ويبقى نافذاً
لمدة أربع سنوات تجدد تلقائياً ما يخطر أحد الجانبين الآخر برغبته في انهاء او
تعديل هذه الاتفاقية كتابة قبل انتهاء المدة بستة أشهر .
حرر هذا الاتفاق في عمان بتاريخ التاسع والعشرين من آذار ٢٠٠٠ الموافق
٢٣ ذو الحجة ١٤٢٠ من نسختين أصليتين وقعهما الطرفان .

عن حكومة
جمهورية السودان
وزير الثقافة والإعلام
الدكتور غازي صلاح الدين العناني

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الثقافة ووزير الإعلام
صالح القلاب

هذه امته الاصل

تعليمات التسجيل للشركات والأفراد في المناطق الحرة

صادرة بمقتضى أحكام المادة (٧/ب) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧

وأحكام المادة (٢٧) من نظام استثمار المناطق الحرة رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٧

المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات التسجيل) للشركات والأفراد في المناطق الحرة الأردنية لسنة ٢٠٠٠ ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون الكلمات والمباريات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ما لم تدل البرهنة على غير ذلك .

المؤسسة	مؤسسة المناطق الحرة
القانون	قانون مؤسسة المناطق الحرة المعمول به وأية تعديلات تطرأ عليه .
الأنظمة والتعليمات	الأنظمة والتعليمات المعمول بها في المناطق الحرة .
المنطقة	المنطقة الحرة المنشأة بموجب أحكام القانون .
المجلس	مجلس إدارة المؤسسة
المدير العام	مدير عام المؤسسة
أمين السجل	هو الموظف المسؤول عن التسجيل وفق أحكام هذه التعليمات
المستثمر	الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يزاول نشاطاً اقتصادياً في المناطق الحرة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية .
النشاط	نوع العمل الذي يزاوله المستثمر في المناطق الحرة كالتخزين والتصنيع والخدمات والأعمال التجارية وغيرها .
السجل الفردي	هي المؤسسة المملوكة لشخص طبيعي واحد لمزاولة نشاط معين في المناطق الحرة .
الشركة	هي الشخصية الاعتبارية التي تنشأ بموجب عقد يوقع بين أشخاص لا يقل عددهم عن اثنين يتم بمقتضاه تقديم خصص مالية أو عينية لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي أو غير ذلك .
السجل	سجل الشركات وسجل الأفراد المعتمد في المؤسسة .
شهادة التسجيل	هي شهادة الشركة أو شهادة السجل الفردي الصادرة عن المؤسسة بموجب هذه التعليمات .
البدلات	هي المبالغ التي تدفع للمؤسسة مقابل التسجيل وإصدار الشهادة وفق هذه التعليمات وما يطرأ عليها من تعديلات .

المادة (٣) لا يجوز لأي مستثمر مزاولة أي نشاط في المناطق الحرة ما لم يكن مسجلاً في السجل بموجب هذه التعليمات وموقعاً لعقد إيجار ساري المفعول مع المؤسسة .

المادة (٤) على الرغم مما ورد في المادة (٣) يجوز تسجيل الشركة غير الموقعة على عقد إيجار والتي يقتصر نشاطها في المناطق الحرة فقط على التخزين بموافقة المدير العام ووفق الأسس التي توضع لهذه الغاية .

المادة (٥) يتم تسجيل الجهات التالية لأغراض هذه التعليمات :-

- الأفراد
- شركات التضامن
- شركات التوصية البسيطة
- شركات ذات المسؤولية المحدودة
- الشركات الأجنبية

المادة (٦) ينظم أمين السجل سجلاً خاصاً لكل نوع من أنواع الشركات والأفراد الذين يتقدمون بطلبات التسجيل فيها حسب تواريخ ورودها وتعطى أرقاماً متسلسلة لكل سجل من هذه السجلات ويحفظ لكل شركة مسجلة ملفاً خاصاً بها لدى أمين السجل ويحمل رقم الشركة في السجل .

المادة (٧) يكون للسجل ختم خاص به يعتمد من قبل المدير العام ويعد الختم بالفتن العربية والإنجليزية .

المادة (٨) يعتمد المدير العام النماذج اللازمة لتنفيذ تعليمات التسجيل .

المادة (٩) ١- تقديم طلبات تسجيل الشركات في المناطق الحرة إلى أمين السجل على النماذج المعتمدة لهذه الغاية وتوقع أمام أمين السجل أو من يفوضه خطياً أو أمام كاتب العدل أو أحد المحامين المجازين على أن يرفق مع الطلب النسخة الأصلية لعقد الشركة موقعاً من الشركاء جميعاً بالإضافة إلى الوثائق الثبوتية اللازمة للتسجيل .

٢- تقدم طلبات التسجيل للشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والتي لها فرع في المناطق الحرة إلى أمين السجل موقعاً من أحد المفوضين بالتوقيع عن الشركة أمام أمين السجل أو من يفوضه خطياً أو أمام كاتب العدل أو أحد المحامين المجازين ويرفق به صورة مصدقة عن شهادة تسجيل الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة وكذلك نسخة مصدقة عن عقد الشركة وبياناتها أو عقد التأسيس و النظام الأساسي للشركة والموقعة من قبل الشركاء لدى مراقب الشركات .

ج- يتحقق أمين السجل من كافة البيانات المقدمة له ويرتب عليه إجابة المستثمر خلال (٣) أيام من تاريخ تقديم الطلب إما بالموافقة على التسجيل أو رفضه إذا وجد فيه مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية ولم تقم الشركة بتصحيحها أو باستكمال الوثائق ، وللجهة المتقدمة بطلب التسجيل حق الاعتراض ، على قرار الرفض إلى المدير العام خلال عشرة أيام من تاريخ الاعتراض ، فإذا قرر المدير العام رفض الاعتراض فيحق للمعترض الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا .

د- إذا وافق أمين السجل على التسجيل أو تمت الموافقة من قبل المدير العام أو محكمة العدل العليا وفقاً لإحكام الفقرة (ج) من هذه المادة يقوم أمين السجل باستيفاء البدلات المقررة والرسوم القانونية ويصدر شهادة بتسجيل الشركات وينشر التسجيل في الجريدة الرسمية وتمتير شهادة التسجيل بنبذة رسمية من جميع الإجراءات القانونية .

هذه منه الأصل

- المادة (١٠) ١- تقدم طلبات التسجيل للشركات أو الهيئات الأجنبية كقروع عاملة بموجب طلب موجه إلى المدير العام ويسلم إلى أمين السجل ويرفق بالطلب البيانات والوثائق التالية مترجمة إلى اللغة العربية على أن تكون ترجمتها مصدقة لدى كاتب العدل في المملكة ،
- ١- نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي أو أي مستند آخر تألفت بموجب الشركة أو الهيئة في بلادها .
- ٢- قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة أو هيئة المديرين أو الشركاء فيها حسب مقتضى الحال وحسب كل منهم وأسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع عنها .
- ٣- نسخة عن الوكالة التي تفوض الشركة الأجنبية أو الهيئة بموجبها شخصاً مقيماً لتسجيل الشركة وتمثيلها وتولي أعمالها .
- ٤- البيانات المالية لأخر سنة مالية للشركة أو للهيئة في مركزها الرئيسي مصدقة من قبل مدقق حسابات قانوني في بلادها .
- ٥- غايات الشركة الأجنبية أو الهيئة التي ترغب في ممارستها في المنطقة الحرة .
- ٦- أية بيانات أخرى يرى المدير العام ضرورة تقديمها .
- ب- على أمين السجل دراسة الطلب والتنسيق به خلال ثلاثة أيام إلى المدير العام إذا كان مستكماً للوثائق أعلاه .
- ج- للمدير العام الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية أو رفض التسجيل وفي حال الموافقة تستوفى البدلات المقررة وتستكمل الإجراءات لتسجيل هذه الشركة أو الهيئة الأجنبية ويصدر أمين السجل شهادة التسجيل الخاصة بها ويعلن عنها في الجريدة الرسمية .
- د- ولأغراض هذه التعليمات تعتبر شركات الممر و مكاتب التمثيل الأجنبية غير العاملة للسجلة في وزارة الصناعة والتجارة قروعا عاملة إذا ما رغبت بالعمل في المناطق الحرة .

- المادة (١١) ١- يتم تسجيل الأفراد المستثمرين في السجل الفردي لدى أمين السجل بموجب طلب مقدم إلى أمين السجل من نسختين لمزاولة العمل ويوقع أمام أمين السجل أو من يفوضه خطياً أو أمام كاتب العدل أو أحد المعامين المجازين .
- ب- يوافق أمين السجل على التسجيل بعد التحقق من البيانات المدونة في الطلب ودفع بدلات التسجيل المقررة ويصدر شهادة بالتسجيل .

- المادة (١٢) يجوز للشركة باستثناء (الشركات أو الهيئات الأجنبية) أو أصحاب السجل الفردي الاحتفاظ باسم تجاري لهذه الشركة أو السجل ويسجل لدى أمين السجل أن اسم يكن له اسم مشابه للشركات أو المؤسسات العاملة في المنطقة الحرة ، على أن لا يستعمل خارج حدود المناطق الحرة ما لم يكن مسجلاً لدى وزارة الصناعة والتجارة .

- المادة (١٣) يجوز لكل شريك أو صاحب السجل الفردي أو وكيله القانوني أن يطلع على السجل وأن يطلب صورة مصدقة عن الوثائق المحفوظة بالملف الخاص بها من أمين السجل بعد دفع البدلات المقررة كما يحق لكل ذي مصلحة حق الاطلاع على السجل وأخذ الصور عن الوثائق بناء على أمر من المحكمة المختصة .

- المادة (١٤) لا يطلب من الشركات وأصحاب السجل الفردي الذي يقتصر نشاطهم في المنطقة الحرة بالتسجيل لدى غرفة الصناعة والتجارة والقطاعات المهنية .

- المادة (١٥) يجوز للشركة أو صاحب السجل الفردي المسجلين في مؤسسة المناطق الحرة أن تفتح مكتباً في أي مكان من مدن المملكة الأردنية الهاشمية على أن يسجل هذا المكتب في السجل وإن يقتصر نشاطه على توجيه أعمال الشركة أو المؤسسة وتنسيقها .

- المادة (١٦) لا يجوز تسجيل شركة باسم تتخذ لغاية احتيالية أو غير قانونية ، كما لا يجوز تسجيل أي شركة باسم سبق وسجلت به شركة أخرى في المناطق الحرة أو باسم يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش ، ولأمين السجل رفض تسجيل الشركات بمثل ذلك الاسم في أي حالة من تلك الحالات .

- المادة (١٧) يترتب على الشركات المسجلة في المناطق الحرة أو أصحاب السجل الفردي تزويد أمين السجل بأية تغييرات أو تعديلات تطرأ على الشركة أو الشركاء أو البيانات الرئيسية المقدمة منهم في طلب التسجيل والمفوضين بالتوقيع عن الشركة أو غير ذلك بما فيها فسخ الشركة وانقضائها وتصفياتها والتوقف عن العمل ، وكذلك في بيانات السجل الفردي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها أو إجرائها تحت طائلة المسؤولية وتتبع عملية إجراء التغيرات نفس خطوات التسجيل الواردة بهذه التعليمات .

- المادة (١٨) تقوم المؤسسة بتزويد مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بصور مصدقة عن شهادة تسجيل الشركات لديها خلال ثلاثين يوماً من القيد لتوثيق التسجيل الخاص بالمستثمرين في المناطق الحرة لديه .

- المادة (١٩) على كل شركة أو صاحب سجل فردي مسجل لدى أمين السجل أن يستخدم من الأردنيين ما لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع العاملين لدى هذه الشركة أو صاحب السجل الفردي ويشترط أن لا يقل عدد الأردنيين عن مستخدم واحد في كافة الأحوال وتمتنع المؤسسة عن مخاطبة الجهات المعنية بمنح أذن الإقامة والعمل ما لم يبرز وثيقة موقعة من مكتب العمل المختص باستخدامه للأردنيين بما لا يقل عن النسبة المقررة

- المادة (٢٠) تنفضي الشركة في أي من الحالات التالية -
- ١- الحالات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ .
- ب- انتهاء ترخيصها في العمل في المناطق الحرة إذا انتهى عقد الإيجار .

- المادة (٢١) يشطب السجل الفردي بقرار من أمين السجل في الحالات التالية -
- ١- إذا توفي صاحب السجل أو انقطع عن مزاولة أعماله في المنطقة ولم يكن قد تنازل لأحد عن حقه بهذا السجل أو إذا انتهى عقد الإيجار .
- ب- يطلب من صاحب السجل أو وكيله القانوني .

المادة (٢٢) يطبق على الشركات المسجلة في المناطق الحرة قانون الشركات الأردني الساري المفعول في كل ما لم يرد به نص في قانون المؤسسة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وتتصرف صلاحيات مراقبي الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات الى أمين السجل .

المادة (٢٣) على الشركات القائمة او اصحاب السجل الفردي في المناطق الحرة بتاريخ نفاذ هذه التعليمات توفيق اوضاعهم لتتفق مع هذه التعليمات خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ وضع هذه التعليمات حيز التنفيذ .

المادة (٢٤) تلغى التعليمات السابقة (تعليمات تسجيل الشركات و المشاريع في المناطق الحرة الأردنية لسنة ١٩٩٨) .

منحوب الأعمار

نائب رئيس المجلس

رئيس مجلس الإدارة
وزير المالية / مؤسسة المناطق الحرة

منحوب البنك المركزي

منحوب وزارة النقل

منحوب وزارة الصناعة والتجارة
غائب (لغرف طوارئ)

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٠

تعليمات الضريبة الإضافية على تذاكر السفر بالجو
صادرة استناداً لأحكام المادة (٤/ب) من قانون الضريبة الإضافية
رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته

أولاً: تسمى هذه التعليمات تعليمات الضريبة الإضافية على تذاكر السفر
بالجو رقم (١) لسنة ٢٠٠٠.

ثانياً: تفرض ضريبة اضافية مقدارها (١٠) عشرة دنانير على كل تذكرة سفر
بالجو الى خارج المملكة تتضمن مقطع مغادرة من أي من مطارات
المملكة بغض النظر عن مكان وتاريخ وجهة البيع او اصدار التذكرة .

ثالثاً: تنفيذاً للأحكام المبينة اعلاه على شركات الطيران الناقلة للعمال في
المملكة او وكلائها العاملين في المملكة التقيد بما يلي :

١- تحقيق واستيفاء ضريبة اضافية مقدارها (١٠) عشرة دنانير
على كل تذكرة سفر بالجو الى الخارج تستخدم من قبلها لنقل
الركاب من خلال مطارات المملكة بغض النظر عن مكان
وتاريخ وجهة اصدار التذكرة.

٢- تزويد مديرية الإيرادات العامة او المديرية والمراكز المالية
في المحافظات بكتشوفات تتضمن عدد الرحلات وعدد الركاب
لكل رحلة سواء كانت عادية او اضافية او عارضة
(CHARTER) بشكل شهري معززة بصورة عن بيان نقل
المسافرين (المنافست) مصدقاً حسب الاصول من سلطة الطيران
المعني .

هذه هي الأصل

3- توريد الضريبة الإضافية المتحققة لحساب وزارة المالية إلى مديرية الإيرادات العامة أو المديرية والمراكز المالية في المحافظات خلال الشهر التالي لتحقيق الضريبة من شركات الطيران أو الوكلاء المعتمدين لشركات الطيران التي تستخدم طائراتها في مغادرة أي من مطارات المملكة ووفق النموذج المعد لهذه الغاية (المرفق).

رابعاً: تلتزم الملكية الأردنية أو أي جهة أخرى تقدم خدمات المناولة للركاب بتزويد مديرية الإيرادات العامة في هذه الوزارة بكشف شهري يتضمن عدد الرحلات المغادرة وعدد الركاب المسافرين على متنها لكل شركة طيران.

خامساً: تلتزم شركات الطيران الناقلة والوكلاء العاملين في المملكة المشمولين بهذه التعليمات بتنظيم قيود محاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية.

سادساً: تلتزم شركات الطيران الناقلة والوكلاء العاملين في المملكة بتزويد مديرية الإيرادات العامة في وزارة المالية بكشف سنوي يبين عدد المسافرين الذين غادروا مطارات المملكة على متن طائراتهم سواء برحلات عادية أو إضافية أو عارضة.

سابعاً: تكلف مديرية الإيرادات العامة في وزارة المالية بتطبيق أحكام المادة (4) من قانون الضريبة الإضافية رقم (28) لسنة 1969 حسبما عدلت بالقانون المعدل رقم (19) لسنة 2000 وفقاً لما يلي :

1- التأكد من صحة تحقق وتحصيل وتوريد الضريبة الإضافية المفروضة على تذكار السفر بالجو .

2- التأكد من تقيد شركات الطيران والوكلاء العاملين في المملكة من توريد الضريبة الإضافية عن تذكار السفر بالجو في المواعيد المحددة وتحقيق واستيفاء الغرامات القانونية في حال المخالفة .

3- التعاون والتنسيق مع مديرية الحاسوب والمعلومات لاجاد نظام مكننة يمكن من متابعة تحصيل الضريبة الإضافية على تذكار السفر بالجو والحفاظ على حقوق الخزينة من هذه الضريبة وحصر المتأخرين عن توريد الضريبة عن المواعيد المحددة لها وفرض الغرامات القانونية .

4- إدخال البيانات والمعلومات المتعلقة بالضريبة الإضافية على تذكار السفر بالجو والرحلات والمسافرين على نظام المكننة الخاص بذلك .

5- الاجابة على كافة الاستفسارات التي ترد من الجهات المعنية بتطبيق الضريبة الإضافية على تذكار السفر بالجو .

6- تدقيق قيود وسجلات شركات الطيران والوكلاء المعتمدين في المملكة والتأكد من التقيد باحكام قانون الضريبة الإضافية وتعليمات الضريبة الإضافية على تذكار السفر بالجو المعمول بها.

ثامناً: تطبيقاً لأحكام المادة (12) من قانون الضريبة الإضافية تفرض الغرامات والعقوبات المذكورة أدناه في حال مخالفة أحكام القانون وهذه التعليمات:

1- إذا كانت المخالفة تتعلق بعدم تقديم البيانات وتوريد الضريبة في مواعيدها المحددة لها يعاقب المخالف بغرامة مقدارها عشرة دنائير او (2%) من قيمة الضريبة عن كل شهر تأخير او جزء منه ايها اعلى .

2- إذا كانت المخالفة تتعلق بتقديم بيانات غير صحيحة او استعمال مستندات غير اصولية ومخالفة لاحكام القانون والتعليمات الصادرة بموجبه بقصد للتهرب من دفع الضريبة او من شأنها ان تؤدي الى ذلك وعدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات وما في حكمها خلال المهلة المحددة لها والامتناع عن تقديمها للوزارة يعاقب أي من مرتكبي هذه المخالفات بغرامة لا تقل عن مثل الضريبة التي تترتب او المترتبة بمقتضى احكام القانون وذلك دون الاخلال بأية عقوبة اشد ملصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به .

تاسعاً :- على شركات الطيران ووكلائهم المعتمدين في المملكة تسهيل مهمة موظفي وزارة المالية للقيام بواجباتهم الرسمية .

عاشراً : تلغى تعليمات الضريبة الاضافية على تذكر السفر بالجو الى خارج المملكة رقم (4) لسنة 1988 وتعديلاتها .

لحد عشر: يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من 2000/5/2 .

د. موشيل مارتو

وزير المالية

تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٠
صادرة بالاستناد إلى المادة رقم (٢٣)
من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١)
لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته

المادة (١)- تسمى هذه التعليمات (تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٠) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)- يكون للكلمات والعبارات التالية حشوا وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها فلهذا ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

النظام : نظام الأشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ وأي تعديلات تطرأ عليه أو أي نظام آخر يحل محله
الوزارة : وزارة الأشغال العامة والإسكان
الوزير : وزير الأشغال العامة والإسكان
اللجنة : لجنة تصنيف المقاولين من الفئات الخمس الأولى المشكلة بمقتضى الفقرة ب من المادة ٢٣ من النظام .
الملحق رقم (١): الملحق الذي يتضمن تعريف أنواع الأشغال المقاولات ويعتبر جزءاً ٧ ويتجزأ من هذه التعليمات .
الملحق رقم (٢): الملحق الذي يتضمن متطلبات التصنيف ويعتبر جزءاً ٧ ويتجزأ من هذه التعليمات .

المادة (٣)- يتم تصنيف المقاولين في ست فئات هي الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة وتعتبر كل فئة من الفئات الخمس الأولى فئة عليا .

المادة (٤)- يشكل مجلس الوزراء بناءً على ترشيح وزير لجنة تصنيف المقاولين من الفئات الخمس الأولى من أحد عشر عضواً ويكون من بين دوائر البطاقات الحكومية رئيساً لها .

صدرت الموافقة على هذه التعليمات بجملة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٣

هكذا منه الأصل

ب- تجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور ستة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم . وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات خمسة من أعضائها الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة واللجنة الاستعانة بالخبراء أو المختصين عند الحاجة لتقديم خبراتهم في الأمور المتعلقة بمهامها دون أن يكون لهم حق للتصويت على قراراتها .

ج- تقوم اللجنة بالمهام التالية :-

- ١- النظر في طلبات التصنيف من المقاولين والتأكد من صحة الشهادات والوثائق المقدمة مع الطلبات ورفع التوصيات بشأن تلك الطلبات إلى الوزير .
- ٢- تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذه التعليمات وملاحقتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة (٥) - ١ تقسم اشغال المقاولات لفئات تصنيف المقاولين الى المجالات التالية :

- ١- الطرق
- ٢- الابنية
- ٣- الكهرباء وميكانيك
- ٤- المياه والصرف الصحي
- ٥- الاشغال الأخرى

ب- تحدد الاختصاصات التي تدخل في كل مجال من مجالات الاشغال المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ويتم تعريف كل منها على الوجه المبين في الملحق رقم ١-.

المادة (٦) - ١- يصنف المقاول من الفئات الخمس الأولى في اختصاص أو أكثر بقرار من الوزير بناء على توصية اللجنة .

ب- يسري قرار التصنيف للفئات الخمس الأولى لفترة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الأول من شهر نيسان من سنة التصنيف وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة بعد التالية، وإذا تم التصنيف في أي وقت بعد تاريخ بدء التصنيف فينتهي مفعوله في نهاية فترة التصنيف .

ج- يمكن للمقاول الذي صنف في السنة الأولى من فترة التصنيف أن يحصل على شهادة تصنيف للسنتين التاليتين من تلك الفترة شريطة تقديم الوثائق التالية وبحيث تكون سارية المفعول للسنة الثانية من فترة التصنيف .

- ١- رخصة إيمون
- ٢- شهادة تبين أسس الرسوم المستطعة عليه لدى نقابة مقاولي الإنشاءات لتاريخه.

- ٣- شهادة تسجيل حديثة للمهندسين العاملين لديه صادرة من نقابة المهندسين مع صورة عن كتاب التعيين أو العقد الموقع مع المهندس .
- ٤- أية تعديلات على كشف الآليات المملوكة لديه
- ٥- شهادة تسجيل صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة حديثة لغاية تاريخه.

المادة (٧)

١-٧- للوزير - بناء على توصية اللجنة - أن يعتبر أي مقاول من الفئة الأولى (مقاول عام) إذا تم تصنيفه في أربعة مجالات من مجالات الأشغال المنصوص عليها في المادة - ٥- من هذه التعليمات شريطة استيفائه ما يلي :-

- أ - أن يكون تصنيفه في الفئة الأولى لثلاثة مجالات على أن يكون اختصاصي إنشاء الطرق والأبنية من بينها وفي الفئة الأولى أو الثانية في المجال الرابع.
- ب - أن يكون رأس ماله المسجل - ١- مليون دينار على الأقل وأن يقدم وثائق الملاءة المالية التي تطلبها اللجنة.
- ج - أن يكون لديه خبرة مؤلفة في المملكة تشمل إنجاز مشاريع رئيسية في التخصصات لثلاثة مختلفة وبقيمة إجمالية مقدارها - ٢٠٠- مليون دينار على الأقل في العشر سنوات الأخيرة.
- د - أن يكون تاريخ خبرته في السنوات الأخيرة خالياً من التضرعات في إنجاز المشاريع.

٢-٧- للوزير بناء على توصية اللجنة أن يصنف لثلاثاً من الشركات لفئات تصدير المقاولات ولتتولى المشاريع الكبرى والمتخصصة في المملكة (مقاولاً عاماً - بالمرتبطة العليا) وفقاً لما يلي :

- أ - الثلاث من ثلاث شركات مقاولات أردنية أو أكثر مصنفة كل منها في الفئة الأولى بمجالتين على الأقل ، وتغطي فيما بينها أربع مجالات من مجالات التصنيف بالفئة الأولى بحيث لا يقل مجموع رأسمالها عن خمسة ملايين دينار. ويجوز دخول شركاء إضافيين آخرين في الائتلاف من شركات المقاولات الأردنية المصنفة في الفئة الأولى في أي مجال من مجالات التصنيف.
- ب - تقتصر أعمال الائتلاف (المقاول العام بالمرتبطة العليا) على المشاركة في عطاءات المشاريع التي تزيد قيمتها على السقف الاعلى لقيمة المشاريع لأي من مجالات التصنيف في الفئة الأولى والواردة في تعليمات التصنيف المعمول بها وكذلك المشاريع المطروحة بمناقصات أو استئراج عروض دولية.
- ج - يتم توثيق الائتلاف المبين في البند (أ) من هذه الفقرة لدى المكتب الحاد بموجب النظام الداخلي للائتلاف وفق نموذج معتمد من اللجنة لهذه الغاية بحيث يلتزم الشركاء المؤلفة بموجبها على أساس التكافل والتضامن فيما بينها بالمسؤوليات والواجبات والالتزامات كما ويتم تقديم اتفاق للائتلاف يوافق لدى المكتب الحاد لكل مشروع على حده يقدم بها الائتلاف.
- د - يلتزم كل شريك في الائتلاف بعدم المنافسة في المشروع الذي تقدم له الائتلاف بغرض أو منافسة.

هـ- إذا لُغ الاختلاف (المقاول العام بالمرتبة العليا) بأي من تعليمات التصنيف الأصلية وتعديلاتها بحق للوزير بناءً على تنسيب اللجنة اتخذ أي إجراءات يراها مناسبة بحله بما في ذلك شطب هذا الاختلاف.

و- يتم تسمية الاختلاف حسب النظام الداخلي للاختلاف.

ز- يعين الاختلاف (المقاول العام بالمرتبة العليا) مديراً فنياً متفرغاً له.

المادة (٨) - يشترط في المقاول الذي يرغب في التصنيف في أي من اللغات الخمس الأولى للتقديم بما يلي:-

١. أن يكون عضواً علمياً في نقابة المقاولين الأردنيين.
٢. أن يكون مرخصاً كمقاول إنشاءات بموجب أحكام قانون مقاولي الإنشاءات رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧م.
٣. أن يكون مسجلاً لدى مراقب الشركات أو في السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة، على أن تكون الخلية من التسجيل ممارسة المقاولات دون غيرها وأن يتم الحصول على موافقة اللجنة قبل أي تعديل أو تغيير على سجل الشركة لدى مراقب الشركات أو السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة.
٤. أن يكون حاصلًا على رخصة مهنة سارية المفعول.
٥. أن يكون له مكتب ثابت ومناسب للدرجة تصنيفه حسب الملحق رقم ٢- و للجنة أن تشكل فريقاً مختصاً بمشتركاً من وزارة الأشغال العامة والإسكان ونقابة مقاولي الإنشاءات للكشف وتقديم تقرير بذلك.
٦. أن يقدم شهادات من نقابة المهندسين تبين أسماء المهندسين المتفرغين العاملين لديه.
٧. أن يقدم شهادات بنكية تثبت ملاءمته المالية وفقاً للملحقات المتعددة على أن تكون تلك الشهادة صادرة أو موافقة من قبل الإدارة العامة للبنك أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها المقاول.
٨. أن يتوفر لديه الجهاز الإداري والفني والمعدات والخبرة المنصوص عليها في النود (٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) والملحق رقم (٢) من هذه التعليمات وفي حال تصنيف المقاول في أكثر من مجال فيكتفي بالجهاز الإداري ذو المتطلب الأكثر ويكون الجهاز الفني المطلوب معادلاً لمجموع الجهاز الفني المطلوب لكل مجال وبالنسبة إلى المدير الفني فيكتفي بمدير فني واحد ذو المتطلب الأكثر.

المادة (٩) - مع مراعاة أحكام الفقرة ب من هذه المادة، تحدد الأجهزة الإدارية والفنية الدائمة والمتفرغة للصن في المكتب الرئيسي للمقاول التي يشترط توفرها لديه لغايات تصنيفه في أي من اللغات الخمس الأولى بالمواصفات والأحجام الكافية وفقاً لما هو منصوص عليها في الملحق رقم ٢-.

يجب أن يتوفر في العاملين في الأجهزة الإدارية والفنية المنصوص عليها في المادة (٩) المؤهلات والخبرات التالية:

١- الجهاز المالي:

ويشترط في (المدير المالي) لهذا الجهاز أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية في المحاسبة أو الاقتصاد أو إدارة الأعمال ولديه خبرة في الشؤون المالية لمدة لا تقل عن ٥ - سنوات.

كما يشترط في (المحاسب) أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية في المحاسبة ولديه خبرة في هذا المجال لا تقل عن سنتين أو أن يكون حاصلًا على شهادة في المحاسبة من كلية مجتمع مع خبرة لا تقل عن ٥- سنوات في مجال المحاسبة أو أن يكون حاصلًا على شهادة للدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال المحاسبة لا تقل عن ١٠- سنوات.

٢- الجهاز الإداري:

ويشترط في (المدير الإداري) لهذا الجهاز أن تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التالية وذلك وفقاً للغة تصنيف المقاول:

للغة الأولى:

أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ٥- سنوات أو أن يكون حاصلًا على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ٨- سنوات أو أن يكون حاصلًا على شهادة للدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ١٢- سنة.

للغة الثانية والثالثة:

أن يكون حاصلًا على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ٥- سنوات، أو أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ٨- سنوات.

٣- الجهاز الفني:

ويشترط في (المدير الفني) في هذا الجهاز أن يكون مهندساً مسجلاً لدى نقابة المهندسين وتخصصه في الاختصاص المعين للعمل فيه لدى المقاول ومتفرغاً للعمل لدى المقاول وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسته الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقاً للغة تصنيف المقاول:-

- للغة الأولى: ١٢- سنوات منها ٨- سنوات في تنفيذ المشاريع.
- للغة الثانية: ٨- سنوات منها ٥- سنوات في تنفيذ المشاريع.
- للغة الثالثة: ٦- سنوات منها ٣- سنوات في تنفيذ المشاريع.
- للغة الرابعة: ٤- سنوات منها سنتان في تنفيذ المشاريع.

- يشترط في (مهندس المكتب) أن يكون مسجلاً لدى نقابة المهندسين ولخصائصه في مجال لخصائص المقاول ومتفرغاً للعمل لدى الشركة.
- وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسة الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقاً للغة تصنيف المقاول.
- للفتين الأولى والثانية : ٥- سنوات.
- للفتين الثالثة والرابعة : ٣- سنوات.

• يشترط في (مهندس التصميم) أن يكون مسجلاً لدى نقابة المهندسين ولخصائصه في مجال لخصائص المقاول مع خبرة لا تقل عن سنتين في ممارسة الأعمال الهندسية وأن يكون متفرغاً للعمل لدى الشركة.

• يشترط في الفنيين من مراقبين ورسامين ومساحين وحاسبين كميات ومحلي مواد أن يكون كل منهم حاصل على شهادة من كلية مجتمع متوسطة مع خبرة لا تقل عن ٤- سنوات في تنفيذ المشاريع ، أو خريج معهد فني مع خبرة لا تقل عن ٦- سنوات.

٢-٩ يحق للوزير أن يُلزم بكتاب خطي إلى مقاول ما في حالة عدم توفر فرص عمل له أن يحتفظ بأقل من الحد الأدنى المطلوب من المستفيدين والمعدات لمدة لا تتجاوز سنة، وذلك بتسليم من اللجنة

٣-٩ يحق للوزير إضافة أو حذف بعض المجالات أو الاختصاصات الواردة في الملحق رقم (١) من هذه التعليمات وتحديد متطلبات المجالات والاختصاصات الجديدة.

٤-٩ يحق للوزير إجراء تعديلات على الجداول الواردة في الملحق رقم (٢) من هذه التعليمات.

المادة (١٠) - إذا لزم للمقاول بتوفير أي مشروع ، فيترتب عليه توفير الأجهزة اللينة والإدارية حسب شروط عقد المقابلة لكل مشروع ، وذلك إضافة إلى الأجهزة الدائمة والمتفرعة في مكتبه الرئيسي.

المادة (١١) - ١- للمدير العام لدى المقاول أن يشغل منصب المدير الفني أو المدير الإداري بالإضافة إلى توليه مناصراً عاماً شريطة أن تتوفر فيه الشروط المنصوص لاي من هذين المنصبين، ويشترط في المدير العام في جميع الأحوال أن يكون متفرغاً للعمل في منشأة واحدة.

ب- لا يجوز الجمع بين واليائي المدير الفني والمدير الإداري للفتين الأولى والثانية.

المادة (١٢) - ١- يترتب على المقاول تقديم الكشوف والبيانات المتعلقة بالمركبات الإنشائية والمعدات الأخرى والمعامل التي يملكها وذلك لغايات تصنيفه على النحو التالي :

١. المركبات الإنشائية : على أن تكون مسجلة لدى دائرة ترخيص المركبات ومرخصة لسنة التصنيف.
٢. المعدات الأخرى التي تعمل بالقوة أو لا تسير على عجلات كالمركبات و الخلاطات المركزية والضاحطات على أن تكون مسجلة في سجل المعدات لدى الوزارة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ب- يشترط أن تكون المركبات الإنشائية والمعدات صالحة للاستعمال وأن تبقى ملكية المقاول لها سارية المفعول طيلة مدة التصنيف وعليه أن يعلم الوزارة عن أي تغيير في ملكيتها ولجنة أن تنسب بتعديل تصنيفه سواء قام بإعلام الوزارة عن ذلك أو حجب تلك المعلومات عنها.

المادة (١٣) - الخبرة :

١- يشترط في المقاول الراغب في التصنيف أن تكون لديه خبرة في تنفيذ المشاريع في المجال أو الاختصاص المطلوب للتصنيف به خلال السنوات العشر السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التصنيف وفقاً لشروط ومواصفات الخبرة المنصوص عليها في الملحق رقم ٢- وأن يقدم البيانات والكشوف التي تثبت تلك الخبرة من المراجع المختصة بأصحاب العمل والمستشارين الذين شرفوا على تنفيذ المشاريع وثائق النفاذ النهائية ورخص البناء المتعلقة بها وشهادات تسلم تلك الأشغال.

ب- مع مراعاة أحكام المادة ١٤-١ من هذه التعليمات وتطبيقاً للوائح المصنوعة من الخبرة - من هذه المادة يشترط في الخبرة في تنفيذ المشاريع مع المقاول الراغب في التصنيف ما يلي :

- ١- مجالات الطرق والأبنية والمياه والصرف الصحي :
- للفتة الأولى : أن لا تقل قيمة كل مشروع من المشاريع التي لهاها عن (٢٠٠) ألف دينار.
- للفتة الثانية : أن لا تقل تلك القيمة عن (١٥٠) ألف دينار لكل مشروع.
- للفتة الثالثة : أن لا تقل تلك القيمة عن (٧٥) ألف دينار لكل مشروع.
- للفتة الرابعة : أن لا تقل تلك القيمة عن (٢٥) ألف دينار لكل مشروع.
- ٢- مجال الكهرباء وميكانيكا :

- للغة الأولى : أن لا تقل قيمة كل مشروع من المشاريع التي تلامها عن (١٥٠) ألف دينار.
- للغة الثانية : أن لا تقل تلك القيمة عن (١٠٠) ألف دينار.
- للغة الثالثة : أن لا تقل تلك القيمة عن (٥٠) ألف دينار.

ج- يجب أن تشمل خبرة المقاول خلال السنوات العشر السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب تصديقه على إنجاز مشروعاً واحداً على الأقل بقيمة اثني المئتين ألفاً المليون للمقر للمشروع الواحد للغة الأولى مباشرة من فئة تصديقه. أو إنجاز مشروعين اثنين قيمة كل منهما نصف الحد الأعلى من قيمة المشروع المذكور. وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق رقم (٢)، وأن يكون محل إقامة قتلجه السنوي خلال السنوات الست السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب تصديقه بما لا يقل عن ربع قيمة المشروع الواحد المحددة للغة تصديقه في الملحق المذكور. والغرض لاحتساب الإقامة السنوية للمقاول في اللغة الأولى في اختصاصي إنشاء الطرق وإنشاء الأبنية تعتبر قيمة المشروع (٦) ملايين دينار.

ويشترط في جميع الأحوال أن يكون الإيجاز قد تم بدون تعثرات أو تأخر غير مبرر في مدة التخليد.

د- يشترط فيمن يصف في اللغة الأولى في اختصاص إنشاء الطرق أن تشمل خبرته على إنجاز مشروع رئيسي بقيمة ٧- مليون دينار أو مشروعين اثنين بقيمة ١- مليون دينار لكل منهما كمقاول رئيسي ، ويصنف المقاول في اللغة الأولى في اختصاص إنشاء الطرق بإحدى الفئتين : (أ) أو (ب) على النحو التالي :-

- إذا صنف المقاول في اللغة الأولى في الاختصاصات الفرعية الثلاثة (خطوط إسفلتية، خرسانة/ جسور وصهاريت ، أنفاق ترابية/بحريية وتحتين) من مجال الطرق فيصنف في اللغة الأولى (أ).
- إذا صنف المقاول في اللغة الأولى في اختصاصين فرعيين من مجال الطرق فيصنف في اللغة الأولى (ب).

هـ- يشترط في من يصف في اللغة الثانية في اختصاص إنشاء الطرق أن يكون مصنفاً في اختصاصين فرعيين من مجال الطرق على أن يكون في اللغة الأولى أو الثانية في أحدهما .

و- يتعين على طالب التصنيف في اللغة الأولى في مجال الكهروميكانيك أن يكون مصنفاً في اللغة الأولى لكل من اختصاصي الكهرباء والميكانيك وأن يتوفر للمصنفين في الفئتين الأولى والثانية المتطلبات التالية:-

- ١- إكمال المقاول لأغلب والتصنيف للخدمات الطما الأولى والثانية بتقديم كشف الضمان الاجتماعي تثبت التزامه بتعيين الجهاد الإداري والفني المطلوب .

- ٢- يجب أن يكون المقاول المصنف بالخدمات الطما الأولى والثانية قد تأسس مباشرة وبجهاز الشركة للعمل لديه مشاريع كهروميكانيك كبرى تحتوي على كافة الأنظمة الكهروميكانيكية .
- ٣- للغة الأولى يجب أن يكون لدى الشركة مدير فني مهني (كهربائي أو ميكانيكي) وبخبرة لا تقل عن خمسة عشر عاماً منها عشر سنوات في تنفيذ المشاريع الكهروميكانيكية فقط .
- ٤- يجب أن يكون جهاز الشركة الفني (الفني) الرئيسي العامل كـ (key - personnel) قد تأسس مشاريع كهروميكانيكية تحتوي على الأنظمة الكهروميكانيكية .
- ٥- للغة الأولى يجب أن يكون ضمن جهاز الشركة الفني مهني برمجة وتخطيط .
- ٦- للغة الأولى يجب أن يكون لدى الشركة مهندس كهربائي بخبرة (١٢) سنة فما فوق وكذلك مهندس ميكانيك بخبرة (١٢) سنة فما فوق منها (٨) سنوات في تنفيذ المشاريع الكهروميكانيكية .
- ٧- للغة الثانية يجب أن يكون لدى الشركة مهندس كهرباء بخبرة (٧) سنوات فما فوق ومهندس ميكانيك بخبرة (٧) سنوات فما فوق منها (٥) سنوات في تنفيذ مشاريع الكهروميكانيك .
- ٨- فصل خبرات الكهرباء عن الميكانيك بحيث تحقق الشركة الخبرة اللازمة لكل اختصاص .

ملاحظة : تطبق للمتطلبات الواردة أعلاه على كافة الشركات المصنفة طبقاً والراغبة بالتصنيف واعطاء الشركات المصنفة في هذا المجال مهلة قصداً ثلاثة شهور للتصويب لوضاحتها.

ز- لغايات التصنيف تعتمد المشاريع التي قام المقاول بتنفيذها كمقاول رئيسي وذلك بواسطة أجهزته الإدارية والفنية ومعدات بما لا يقل عن (٥٠٠%) من قيمة هذه المشاريع ، ولا تقل الخبرة في أي مشروع إذا كان المقاول قد أوكل تنفيذ المشروع أو تنال عنه كلياً إلى مقاول فرعي ، على أنه لا يتم تنفيذ أي مشروع بواسطة ائتلاف بين المقاولين فيحسب لكل منهم من الخبرة بنسبة ما أجزه من المشروع .

ح-١- تحسب الخبرة في تنفيذ الأشغال لأي مقاول فرعي تمت الموافقة عليه من قبل صاحب العمل بنسبة تعادل ٧٥% من قيمة الأشغال التي أجزاها بصورة أصلية شريطة تثبت من ذلك بشهادة صادرة عن صاحب العمل وموافقة من لجان المقاولين وتحسب الـ ٢٥% الباقية من قيمة هذه الأشغال للمقاول الرئيسي.

٢- أما بالنسبة للعقود الفرعية التي تتم بعد صدور هذه التعليمات فيشترط بالإضافة إلى ما ورد أعلاه إبراز ما يثبت الموافقة على المقاول الفرعي بموجب العقد (من صاحب العمل أو للمهندس أيهما صاحب الصلاحية) .

ط- بالنسبة للخبرة في تنفيذ مشاريع القطاع الخاص فله يتعين على المقاول إثبات الخبرة بتقديم العقود الإحصائية الموقعة مع أصحاب العمل ، وفقاً لما يلي :-

- ١- للمشاريع الملتزم بها سابقاً لتاريخ إصدار هذه التعليمات تقوم اللجنة بتقدير قيم المشاريع وفقاً لحجمها وطبيعتها .

٢- للمشاريع التي يتم الالتزام بها بعد تاريخ صدور هذه التعليمات . فانه لا تقبل اي شهادة بدون ان تكون مصدقة من قبل نقابة محققي الانشاءات ، قبل تقديمها لدائرة الطعاعات الحكومية .

٣- لغايات اجتناب الخبرات لمشاريع القطاع الخاص تعتمد العقود الموثقة والمسجلة لدى نقابة المقاولين خلال مدة لا تزيد على سنة أشهر من تاريخ توقيع العقد .

المادة (١٤) - للمقاول الذي يرغب في تصنيفه في اي من الفئات الأربع الاولى - دون ان تكون لمنشأته الخبرة المترتبة المنصوص عليها في المادة ١٣- من هذه التعليمات - ان يقدم للتصنيف اعتمادا على خبرته لا خصية التي اكتسبها في تنفيذ الاعمال لحساب الغير . وللجنة في هذه الحالة اذا توافرت في المنشأة الجديدة الشروط والمتطلبات الاخرى يكملها ان تنسب بتصنيفه في الفئة الاولى مباشرة للفئة التي يستحقها ولا يجوز تصنيف اي منشأة بالفئة الاولى مباشرة.

ب- لا يحق للمقاول الذي يصنف للمرة الاولى :

- في الفئة الثانية ان ينتقل الى الفئة الاولى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل والفئات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة قبل مرور سنتين على الأقل في تلك الفئة وتحقيقه للشروط الاخرى المطلوبة بموجب هذه التعليمات.

ج- يجب ان يتمتع صاحب المؤسسة الفردية او للشريك الرئيس في الشركة الذي يملك على الأقل (٢٠) ثلاثون بالمئة منها بأحد المؤهلات التالية وذلك عند رغبة المؤسسة او الشركة بالتقدم للتصنيف لأول مرة:

١- للفئة الرابعة : مهلة من خبرة لا تقل عن (١٢) ثلثي عشر سنة.

٢- للفئة الخامسة : مهلة من خبرة لا تقل عن (٧) سبعة سنوات.

٣- المهلة من خبرته لخروج وخروج المعاهد الهندسية يتم تصنيفهم في الفئة السادسة.

٤- اذا تقدم للتصنيف اكثر من شخص من المذكورين اعلاه فتقوم لجنة التصنيف باعتماد اعلى خبرة.

د - تعتمد الخبرة الشخصية للشريك الرئيس فقط عند التصنيف لأول مرة وتعتمد خبرات المنشأة بعد ذلك.

المادة (١٥) - يترتب على المقاول في التصنيف في اي من الفئات الاولى والثالثة والثالثة ما يلي:-

أ- ان يحتفظ بفئات منظمة وفقا للحصول المحاسبية المعتمدة ، وان يكون لديه مدقق حسابات قانوني مرخص ، وان يكون قد ادرج اسمه في طلب التصنيف.

ب- ان يقدم لدائرة الطعاعات الحكومية في الوزارة الميزانية العمومية مبينا فيها الكميات الموجودة والمتطلبات التي تبين الاعمال التي نفذها خلال السنة السابقة لتقديم طلب التصنيف والاعمال التي هي قيد التنفيذ على ان تكون معتمدة من مدقق الحسابات القانوني.

ج- ان يقدم تقريراً مالياً الى اللجنة على النموذج المقرر لبيان اوضاعه المالية لمشاريعه الملتزم بتنفيذها، اضافة لتزويد اللجنة بأي معلومات اخرى عن وضعة المالي وتوزيعها من الجهات صاحبة العلاقة.

د- ان يقدم للجنة التصنيف الهيكل التنظيمي لمنشأته مع بيان اسماء مالكي الشركة وحصصهم والصلاحيات الادارية والمالية لكل منهم، والنظام الداخلي للشركة اذا كانت منشأة المقاولات شركة مساهمة خاصة او عامة.

هـ- ان يقدم اي معلومات مالية تطلبها اللجنة.

المادة (١٦) - على المقاول الذي يرغب في ان يصنف في اكثر من مجال واحد او في اكثر من اختصاص في اي مجال ان يقدم للجنة التصنيف ما يلي:-

أ- ما وثقت قدرته المالية وكفاءته الادارية والفنية للقيام بالمسؤوليات المترتبة على كل مجال او اختصاص وذلك حسب الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات.

ب- ان يوفر رأس المال الاكبر المقرر لاي من تلك المجالات او الاختصاصات مضافا اليه ربع رأس المال المقرر لكل من المجالات او الاختصاصات الاخرى.

المادة (١٧) - لا يجوز تصنيف اي شركة مقاولات اردنية يشترك فيها مقاول اجنبي مع مقاول اردني الا اذا تحققت فيها الشروط التالية:-

أ- توفر الخبرة المقررة بموجب هذه التعليمات لدى الشريك الاردني بنسبة لا تقل عن (٦٠%) من الخبرة المطلوبة لغايات تصنيف الشركة في فئة التصنيف المطلوبة.

ب- على الشريك الاجنبي ان يوفر ثلاثة اشعاع الخبرة المطلوبة للفئة المطلوب التصنيف فيها.

ج- توفر الأجهزة الفنية والإدارية والمالية المقررة لدى الشركة بموجب هذه التعليمات وأن يكون لأجهزة الشركة من الأجانب توليد فني ومستمر في المملكة طيلة مدة التصنيف وذلك لفئات تطبيق المسؤوليات القانونية للشركة والالتزامات المترتبة عليها. وأن يكون المهندسون الأجانب مسجلين لدى نقابة المهندسين.

د- أن يقوم الشركاء الأجانب بتحويل كامل حصته من رأس المال بالعملة الصعبة من خلال بنك محلي معتمد في الأردن.

هـ- أن يكون هناك مبرر للمصلحة العامة في إنشاء مثل هذه الشركة.

المادة (١٨) - يترتب على المقاول المصنف المحافظة على توفير جميع الشروط والمتطلبات والأجهزة والمعدات وسائر الأمور التي صنف على أساسها طيلة مدة التصنيف. وللجنة التصنيف التسيب للوزير بإعادة النظر في تصنيفه في أية لحظة أو إلغاء التصنيف في أي وقت إذا خالف أحكام هذه المادة مع مراعاة ما ورد في المادة (٢-٩) من هذه التعليمات.

المادة (١٩) - يترتب على كل مقاول مصنف في أي من الفئات الخمس الأولى أن يرسل إلى دائرة المطامع الحكومية نسخة من كل عقد مقولة يلتزم به. وصورة عن شهادات تسليم الأشغال عند صدورها.

المادة (٢٠) أ- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة تصنيف مقاولي الفئة السادسة) تتألف من رئيس وأربعة أعضاء، وتجتمع هذه اللجنة كلما اقتضت الحاجة في ذلك بدعوة من رئيسها، ويكون أعضاها قائلين. بحضور ثلثية أعضائها على أن يكون رئيسها من بينهم، وتكون للنظر في طلبات تصنيف المقاولين من الفئة السادسة ورفع تسمياتها إلى الوزير ليصدر قراره بشأنها.

ب- يصنف المقاول في الفئة السادسة ليحصل في مجال الأشغال العامة وفقاً للشروط التالية:-

- ١- أن يكون عضواً فعالاً في نقابة المقاولين الأردنيين.
- ٢- أن يكون حاصلًا على ترخيص لتأسيس شركة مقاولات بموجب أحكام قانون مقاولي الأشغال رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٧ وأي تحول يطرأ عليه.
- ٣- أن يكون مسجلاً لدى مراقب الشركات أو في السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة، على أن تكون الفلية من التسجيل ممارسة المقاولات الاشغالية دون غيرها.
- ٤- أن يكون حاصلًا على رخصة مهنة مقاول.
- ٥- أن تكون لديه المعدات المناسبة لتنفيذ الأشغال العامة وذلك حسب تكدير اللجنة.
- ٦- أن يقدم طلب تصنيفه على النموذج المرفق.

ج- يسري قرار تصنيف المقاول في الفئة السادسة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الوزير الموافقة عليه ويمدد التصنيف للسنتين التاليتين شريطة تقديم الوثائق المنصوص عليها في المادة (٢٠-ب) باستثناء البند (٢، ٥، ٦).

المادة (٢١) - يصدر الوزير تعليمات بتسيب من لجنة التصنيف التعليمات اللازمة بخصوص تطبيق سلف الالتزام وعدد المشاريع أو المطامع التي يمكن لأي مقاول مصنف أن يلتزم بأدائها في وقت واحد، وذلك حسب فئة تصنيفه وإدائه.

المادة (٢٢) - لا يجوز لأي مقاول مصنف في الفئة العليا أن يصنف في الفئة السادسة ويشتراط في المقاول المصنف في الفئة السادسة والذي يرغب في تعديل تصنيفه في الفئة العليا أن يشطب تصنيفه في تلك الفئة في حالة التعديل.

المادة (٢٣) - لا يجوز لأي شخص أن يكون شريكاً في أكثر من شركة مقاولات.

المادة (٢٤) - تلقى تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٩٢ والمنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٨٧٠ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٢.

الملحق رقم (١)

تعريف المجالات والاختصاصات لأشغال المقاولات

تشمل مجالات الاختصاصات خمسة مجالات هي: (طرق، إنشائي، كهربوميكانيك، مياه وصرف صحي، أشغال أخرى).

أ- المجال الأول: (طرق):

- ١- اختصاص (إنشاء الطرق): إنشاء الطرق بكافة أنواعها من فتح وتعبيد وتزفيت وشمل الصل الأشغال الترابية والسفوف والفرشيات والجسور والعبارات والمخاضات الاسفلتية وجدران الطرق الاسفلتية والأشغال التكميلية من أرصفة ودرجيات ودهان والاضاربات الانشائية والتحضيرية وكذلك إنشاء تدابير صيانة التربة وحمايتها من الانجراف والانزلاق والانقلاب والصيانة وكل ما ورد في الاختصاص.

٢- اختصاص (خلطات اسفلتية) :-

تجهيز وتقليد الخلطات الاسفلتية السائلة والباردة للطبقات السطحية من الطريق بما في ذلك الترافع وتجهيز مثل هذه الطبقات وصيانة تلك الاشغال .

٣- اختصاص (اشغال خرسانية / طرق) :-

انشاء الجسور والتقاطعات والعبارات والجدران الاستنادية لاشغال الطرق والاتفاق وعبارات للتصريف والانفاذات الخرسانية الثقيلة والمتخصصة وصيانتها .

٤- اختصاص (اشغال ترابية / حفریات وتعدين) :-

القيام بأعمال الحفر والردم لاجسام الطرق والسكك الحديدية والمطارات والتعدين والسدود الترابية وتقليد الفرشيات والتسويات الخ.

ب- المجال الثاني (الابنية) :

١- اختصاص (انشاء الابنية)

انشاء المباني العامة والسكنية والمدارس والمستشفيات والفنادق ومشاريع الاسكان والمباني الصناعية والخرسانية ، بما في ذلك اشغال البنية التحتية والتعديلات والتكاملات بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال وصيانة تلك الاشغال .

٢- اختصاص (ابنيه خرسانية / مصنعة) :

انشاء المباني من عناصر خرسانية مسبقة الصنع ويشمل العمل بتصنيع العناصر وتركيبها والشاء الاساسات واشغال التكملة والتعديلات لمباني جاهزة للاستعمال وصيانتها ، ويشترط أن يكون المقاول مالكا لمصنع العناصر الخرسانية .

٣- اختصاص (ابنيه / منشآت معدنية) :-

انشاء المباني المعدنية من مصانع ومستودعات وهياكل وخزانات الوقود والغاز ويشمل العمل المبني متكاملة من اساسات وهياكل وتعديلات وتكاملات بحيث تكون جاهزة للاستعمال ويشترط أن يكون المقاول مالكا لمصنع الهياكل المعدنية .

٤- اختصاص (ابنيه جاهزة / مسبقة الصنع (Prefab) :

انشاء المباني السكنية أو الصناعية أو العامة وغيرها . من المواد المعدنية أو الاسيبت أو البلمرة، ويشمل العمل المبني متكاملة من اساسات وهياكل وتعديلات وتكاملات بحيث تكون

المباني جاهزة للاستعمال ويشمل الاختصاص صيانة تلك الاشغال ، ويشترط أن يكون المقاول مالكا للمصنع الذي تجهز فيه هذه الاشغال .

٥- اختصاص (صيانة الابنية) :

يشمل هذا الاختصاص الصيانة الدورية والوقائية للاشغال المدنية كأعمال ترميم الخرسانة والحجر والطوب والقضبان والقضبان والارضيات والملجور والاشغال المحلية والدهان وعزل السطوح ويشمل كذلك صيانة كل ما يتعلق بالعناصر والتجهيزات الكهربائية والميكانيكية والتعديلات للصحة.

٦- اختصاص اعمال الديكور والتأثيث :

يشمل هذا الاختصاص انشاء كافة اعمال الديكور والتأثيث للمباني وتصنيعها واعداد التصميم الداخلي لها حسب متطلبات المشروع.

ج- المجال الثالث (كهربوميكانيك) :

١- اختصاص (كهربوميكانيك) :

تنفيذ جميع الاعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية مثل تعديلات شبكات المياه والتصريف والغاز والتدفئة والتكييف والتبريد والظلمة مقاومة للحريق والظلمة الامان والمراقبة والانذار وكهربية لارة المباني والارة الشوارع والمساحات والبلاط والاشارات الضوئية واشغال القوى الكهربائية والمنشآت ومحطات التوليد والتحويل الكهربائية ومحطات الرفع ومستودعات التبريد والمشاريع الصناعية وتشغيلها وصيانتها .

٢- اختصاص (ميكانيك) :

تنفيذ الاعمال الميكانيكية والغاز وعمل تعديلات المباني والمشاريع لصناعة الميكانيكية والصحية والظلمة التدفئة والتكييف والتبريد وتعديلات المختبرات وشبكات المياه والتصريف الداخلية وتركيب الاجهزة الميكانيكية مثل المراجل والمضخات والضواغط والثلاجات ومحطات الضخ والرفع وتشغيلها وصيانتها .

٣- اختصاص (كهرباء) :

تنفيذ جميع الاعمال الكهربائية للمشاريع الصناعية وتجهيز لارة المباني والضواغط والاشارات الضوئية واشغال محطات التوليد والتحويل الكهربائية للبال والتوزيع وتشغيلها وصيانتها، وتنفيذ شبكات الضغط العالي والضغط المنخفض فوق الارض وتحت الارض وتشغيلها وصيانتها.

٤- اختصاص (كهرباء / إلكترونيات واتصالات) ذات الضغط المنخفض :

تركيب وتشغيل وصيانة الأجهزة والأنظمة الإلكترونية المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الإلكتروني والمقسم والأجهزة الإلكترونية وأنظمة الصوت والفيديو والحماية والإشارات الضوئية والأجهزة الطبية وصيانتها .

٥- اختصاص (صيانة كهروميكانيك) :

الصيانة الكهروميكانيكية الدورية والوقائية للمباني وتشغيل التجهيزات الكهربائية والميكانيكية بكافة أنواعها بما فيها تمددات المياه والتصريف وشبكات الغاز والقوى الكهربائية والمصاعد والتكييف والتبريد وغيرها .

د- المجال الرابع (مياه وصرف صحي) :

١- لاختصاص (مياه وصرف صحي) :

ويشمل مشاريع المياه والصرف الصحي والري، ومشاريع محطات التنقية والضخ والرفع وشبكات تصريف المياه والخزانات التابعة لها والاتصال التكميلية من تمديد التبيب وصمامات الخ .

٢- اختصاص (محطات تنقية) :

تشاء محطات التنقية للمياه والصرف الصحي ومحطات تحلية المياه بما في ذلك الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية وتشغيلها وصيانتها، ويشترط في المقابل ان يكون مصنفاً باللقبة الاولى كهروميكانيك واللقبة الاولى مياه وصرف صحي واللقبة الثانية على الاقل في مجال الابنية للراغب في التصنيف في اللقة الاولى في هذا الاختصاص.

هـ- المجال الخامس (تشغيل اخرى) :

ملاحظة :

(يتم التصنيف في الاختصاصات محددة من هذا المجال وليس في المجال بعمومه) .

١- اختصاص (حفر آبار المياه) :

ويشمل هذا الاختصاص حفر آبار المياه وتجهيزها .

٢- اختصاص (حفر الآبار لغايات الحقل + حقل) :

ويشمل هذا الاختصاص صيانة حفر الآبار وحفظها والقروء .

٣- اختصاص (الاساسات الخاروقية) :

ويشمل هذا الاختصاص حفر الآبار الخاروقية واعدادها وصيانتها .

٤- اختصاص (سبلك حديدية) :

يشمل هذا الاختصاص تشاء خطوط السبلك الحديدية وما يلزمها من الحقل تحته وفرضات وعوارض ومنشآت وأرفصة تقاطعات وأنظمة للفل السريع والطارات .

٥- اختصاص شبكات الاتصالات :

يشمل هذا الاختصاص على تنفيذ الاعمال التالية :

أ- الاعمال المدنية :

وتشمل تشاء المداخل بكامل مستلزماتها وحفر الخنادق وتوريد وتمديد مواسير، والطعم والدمك حسب المواصفات، بالإضافة الى التنقيب واعادة الاوضاع كما كانت عليه قبل الحفر سواء كانت (ارض طبيعية، صبات خرسانية، بلاط، اسفلت الخ).

ب- اعمال التركيبات :

وتشمل تركيب الاعددة وتمديد الكوابل بأنواعها مع كلفة مستلزماتها.

ج- الاعمال الكهربائية :

وتشمل الاعمال اللازمة للوصول والحص وتشغيل كلفة انواع الكوابل المشمونة في شبكات الاتصالات الجديدة، وربطها مع الشبكات القائمة عند اللزوم ويشمل ذلك تركيب الكوابل الرئيسية وطب التوزيع الفرعية مع كلفة مستلزماتها.

٦- اختصاص (التشغيل العامة) :

يشمل هذا الاختصاص تنفيذ التشغيل في مجالات الابنية والمياه والصرف الصحي والكهرباء والميكانيك، وتشاء الاسوار والاسيجة والأرفصة والممرات ضمن القيم المحددة في الملحق رقم

٢- من هذه التعليمات.

[illegible][illegible]

هكذا عنه الأصل

[illegible][illegible]

July 15/54

وبالتدقيق والمداولة قانوناً،

نجد أن عبارة (ما يعادلها) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٥) من قانون ممارسة مهنة الطب البيطري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٨ وفي السياق الذي وردت بمقتضاه، تُفسر بأنها تنصرف إلى ما يعادل الفرع العلمي في شهادة الدراسة الثانوية، من الفروع الأخرى، لأن المعول عليه هو شهادة الدراسة الثانوية بغض النظر عن فروعها، وتسميات هذه الفروع (علمي أو زراعي أو تمريضي). التي قد تبقى فروعاً لشهادة الدراسة وقد تلغى جميعها أو بعضها، وقد تؤخذ في فرع واحد كما هو الحال في بلدان أخرى. طبقاً للتطورات التي تطرأ على النظام التعليمي في المملكة.

وكذلك وبناء على ما سبق فإن العبارة (أو ما يعادلها) موضع طلب التفسير تنصرف كذلك إلى الشهادات المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية التي تصدر عن بعض الدول العربية مثل البكالوريا السورية أو (التوجيهي المصري)، بغض النظر عن كون تلك الشهادة (الصادرة عن بعض الدول العربية الأخرى) في الفرع العلمي أو غيره، إذ لا يتصور منطقاً وعقلاً أن يعلق تطبيق الحكم الوارد في الفقرة (ب) من المادة المذكورة على افتراض أن هناك نظاماً تعليمياً ثابتاً لا يقبل التغيير قائم في تلك الدول العربية ومؤسس على تفريع الشهادة المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية إلى فروع منها العلمي والأدبي أو الزراعي.

ثانياً: ولما يتعلق بالسؤال الثاني فإن مجرد الاعتراف بشهادة الطب البيطري الصادرة من جامعة غير أردنية يؤهل حامل هذه الشهادة المعترف بها للاحتساب للنقابة دون اشتراط حصوله على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي في الدولة التي تنتمي إليها تلك الجامعة التي جرى الاعتراف بشهادتها، لأن القول بعكس ذلك يؤدي إلى نتائج غير منطقية فسي بعض الحالات

وهي إهدار قيمة شهادات جامعات عالية المستوى من حيث تأهيل حاملها للاحتساب للنقابة، لمجرد أن النظام التعليمي في البلد الذي تقع فيه هذه الجامعة يقوم على أساس آخر مختلف عن الأساس الذي تتبناه المملكة الأردنية بتقسيم شهادة الدراسة الثانوية إلى فروع بما يعنيه ذلك من مغارقة للمنطق ومن إهدار غير مبرر لقرينة التأهيل والكفاءة التي يوفرها الاعتراف بالشهادة الجامعية الصادرة عن جامعة ما وإفراغ الاعتراف بهذه الشهادة من كل قيمة عملية له.

وهذا ما نقرره بصدد التفسير المطلوب.

قراراً صدر بالاجماع بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٩.

عضو	عضو	رئيس
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	الديوان الخاص بتفسير القوانين
القاضي محمد الرقاد	في رئاسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز
	السيد علي الهنداوي	القاضي طاهر حكمت
عضو	عضو	
مدير دائرة البيطرة	قاضي محكمة التمييز	
في وزارة الزراعة	القاضي بادي الجراح	
الدكتور فؤاد الدومي		

هكذا عند الأصل

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ت م ٢٤٣٥/١ تاريخ ١٩٩٩/٩/٤ ومرفقه كتاب معالي وزير الأوقاف رقم ١١٧٤١/١/٤ تاريخ ١٩٩٩/٨/١٠، إجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين، برئاسة رئيس محكمة التمييز الأستاذ طاهر حكمت وعضوية كل من السيد علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء والسيد محمد صامد الرقاد القاضي في محكمة التمييز، والسيد بادي الجراح القاضي في محكمة التمييز والسيد محمد عبدالله المبيضين مدير الشؤون القانونية في وزارة الأوقاف ممثلاً لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وذلك لتفسير نص المادة (٨) من قانون الأوقاف رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ والمواد: ٥٤،٥٢ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ والمادة (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧، وليبيان :

" ما إذا كان يجوز إعفاء العقارات الوقفية من عوائد التنظيم والتحسين المنصوص عليها في المادتين ٥٤،٥٢ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بموجب نص المادة (٨) من قانون الأوقاف رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦، كما هو الحال في إعفاء هذه العقارات من عوائد التحسين المنصوص عليها في المادة (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ . "

وبالتدقيق والمداولة قانوناً، نجد أن عوائد التنظيم والتحسين المنصوص عليها في المادتين ٥٤،٥٢ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ لا تدخل في مفهوم الضرائب والرسوم، وذلك بحكم ماهيتها من حيث أنها مقررة على مالك قطعة المنتفع بعينها وليست مفروضة على الشمول لكل المواطنين تأدية لخدمة لهم، وهي نوع من التعويض عن الاتفاق العالي الذي يستلزمه التنظيم والذي يترتب عليه ارتفاع في قيمة الأراضي والمباني ينتفع به بشكل مباشر المواطن المجاور فقط وليس عموم الناس، ومن جهة ثانية لانها

تفرض بقرارات من هيئات التنظيم التي أباح لها القانون تقرير فرض البدلات هذه من حيث المبدأ ومن حيث تقدير قيمة هذه البدلات، خلافاً للضرائب والرسوم التي يستوجب فرضها أن تكون بموجب قانون أو نظام يخول ذلك الفرض وتكون لها صفة الشمول ولا صلاحية تقديرية في مقدار القيمة التي تفرض، وهذا ينسجم مع مؤدى القرار التفسيري رقم ٩٧٢/٩ الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين.

وعليه فإن نص المادة (٨) من قانون وزارة الأوقاف، لا ينصرف إلى الإعفاء من عوائد التنظيم والتحسين التي تفرض بموجب المادتين ٥٤،٥٢ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦. وتكون العقارات الوقفية ملزمة بدفع عوائد التنظيم والتحسين.

وهذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها.
قراراً صدر بالاجماع بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٩.

عضو	عضو	رئيس
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	الديوان الخاص بتفسير القوانين
القاضي محمد الرقاد	في رئاسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز
	السيد علي الهنداوي	القاضي طاهر حكمت
عضو	عضو	
مدير الدائرة القانونية	قاضي محكمة التمييز	
في وزارة الأوقاف	القاضي بادي الجراح	
السيد محمد عبد الله المبيضين		

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ز/١٦٥٧ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠ إجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة رئيس محكمة التمييز الاستاذ طاهر حكمت وعضوية كل من السيد علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء والسيد محمد صامد الرقاد القاضي في محكمة التمييز ، والسيد بادي الجراح القاضي في محكمة التمييز والمهندس الزراعي السيد عبد الرحمن عبدالله أبو زليمه ممثلاً لوزارة الزراعة، وذلك لتفسير المادة (٢) من قانون مؤسسة التسويق الزراعي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ والفقرة (ب) من المادة (٢) من نظام رسوم تسويق المنتجات الزراعية رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ وبيان :-

ما إذا كانت الحيوانات الحية المستوردة لغايات الذبح ضمن مفهوم تعريف المنتجات الوارد في المادة (٢) من قانون مؤسسة التسويق الزراعي ومفهوم تعريف المنتجات الحيوانية الأخرى الواردة في البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٢) من نظام رسوم تسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي هل يمكن استيفاء الرسوم المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٢) من نظام رسوم تسويق المنتجات الزراعية أم لا.

وبعد الاطلاع على النصوص القانونية وبالمداولات يتبين ما يلي:-

أ- أن المادة (٢) من قانون مؤسسة التسويق الزراعي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ قد عرفت المنتجات الزراعية بما يلي:-
"المنتجات الزراعية: المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية الطازجة منها والمصنعة".

ب- ورد في المادة (٢) الفقرة (ب) من نظام رسوم تسويق المنتجات الزراعية رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ أن المنتجات الحيوانية هي:-
أ- لحوم الحيوانات والدواجن الطازجة والمجمدة.

٢- المنتجات الحيوانية الأخرى.

وحيث أن الحيوانات الحية التي تستقدم إلى المملكة وتخرج للتسويق إما أن تكون حيوانات معدة لغايات التربية أو أنها

حيوانات تستورد حية لغايات الذبح في المملكة ذاتها. وحيث أن المادة (٢) من قانون مؤسسة التسويق الزراعي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ أدخلت ضمن تعريف المنتجات الزراعية المنتجات الحيوانية الطازجة منها والمصنعة.

وحيث أن الحيوانات الحية الواردة للمملكة لغايات الذبح، تدخل ضمن هذا التعريف، وحيث أن المادة (٢) فقرة (ب) من نظام رسوم تسويق المنتجات الزراعية تخضع المنتجات الحيوانية الأخرى ولحوم الحيوانات والدواجن الطازجة والمجمدة للرسوم.

فإننا نقرر أن الحيوانات المستوردة المعدة للذبح تخضع للرسوم المنصوص عنها أعلاه.

وهذا ما نقرره بصدد التفسير المطلوب بالاجماع.

قراراً صدر بالاجماع بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٠.

رئيس	عضو	عضو
الديوان الخاص بتفسير القوانين	رئيس ديوان التشريع والرأي	قاضي محكمة التمييز
رئيس محكمة التمييز	في رئاسة الوزراء	القاضي محمد الرقاد
القاضي طاهر حكمت	السيد علي الهنداوي	

عضو	عضو
قاضي محكمة التمييز	مندوب وزارة الزراعة
القاضي بادي الجراح	السيد عبد الرحمن عبد الله أبو زليمه

هذه منه الأصل